محضر الجلسة رقم 364

التاريخ: الثلاثاء 20 شوال 1442هـ (فاتح يونيو 2021م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.
التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

وقد بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 25 ماي 2021 إلى تاريخه:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.

وفي الأخير، نحيطكم علما بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على القوانين التالية:

- أولا، مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 28.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- ثانيا، مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه "مآل تسوية الوضعية الإدارية لحاملي الشهادات الجامعية والدبلومات المهنية بالجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذونها من أجل التسوية المادية والإدارية للموظفين حاملي الشهادات والدبلومات بالجماعات الترابية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد حرصت وزارة الداخلية على تسوية وضعيات الموظفين المجازين عندما كانت النصوص التنظيمية الجاري بها العمل تسمح بذلك.

هذا، وتطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.06.525 بتاريخ 28 يونيو 2007 حول اتخاذ إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة في التعليم العالي في إطار متصرف مساعد والأطر المماثلة، تمت تسوية وضعية 3908 موظفا.

وفي إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الممثلة لقطاع الجماعات الترابية، تم توقيع برتوكول بتاريخ 25 دجنبر 2019، بهدف تحسين

وضعية موظفي الجماعات الترابية، تم من خلاله الاتفاق على مراجعة وضعية الأعوان المؤقتين سابقا والحاصلين على شهادة الإجازة إلى غاية 31 دجنبر 2010، وذلك على غرار ما تم بالنسبة للموظفين التابعين للقطاعات الوزارية الأخرى، حيث تمت تسوية وضعية 855 حالة، وذلك بناء على ترخيص استثنائي للسيد رئيس الحكومة، بكلفة مالية تقدر بحوالي 440 مليون درهم.

تبقى وزارة الداخلية منفتحة على إيجاد الحلول الملائمة لتسوية باقي الوضعيات على غرار ما سيتم، إذا تم القيام به، في جميع القطاعات الوزارية الأخرى، وفق ما تسمح به القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وحسب - وهذا هو الأهم - حاجيات الجماعات الترابية بمختلف التخصصات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، وكما تعلمون، أن الجماعات الترابية هي الوحدات المعنية بتنفيذ السياسات العمومية الترابية واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الحياة اليومية للمواطنين والاستجابة لانتظاراتهم، وإن المحور الأساسي لإنجاح كل برنامج تنموي داخل هذا الإطار إنما يقوم على سواعد الموظف الجماعي.

وبالتالي، وفي ظل الاحتقان الذي يعيشه القطاع وتصاعد وتيرة الاحتجاجات والإضرابات المتواصلة، التي يخوضها الموظفون حاملو الشهادات والدبلومات، نتيجة الوضعية الشاذة التي يعيشونها داخل سلالم إدارية، لا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية وشهاداتهم الأكاديمية، والتي تصر وزارتكم على استبعاد التداول فيها ضمن الحوار القطاعي.

وتكريسا، السيد الوزير، لمبدأ المساواة مع باقي القطاعات العمومية الأخرى، الذي شكل أساسا للحوار القطاعي، واعتبارا لكون الظهير الشريف رقم 1.63.038 المتعلق بالنظام الأساسي لمتصرفي وزارة الداخلية، والذي مازال ساري المفعول، يشكل المدخل والسند القانوني لوضع حد لملف حاملي الشهادات، شهادة الإجازة والماستر، والذي تستفيد الإدارة الجماعية من مؤهلاتهم العلمية، ويشرفون على إدارة مصالح، بل يشكلون قطب الرحى في بعض الجماعات الترابية.

وفي نفس الصدد، فمازال ملف حاملي دبلوم تقني بدون حل منذ 2006، حيث لا يتطلب الأمر، السيد الوزير، سوى تعديل المرسوم رقم 2.05.72 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين، دون أن ننسى حاملي شهادات الدراسات الجامعية (DEUG[1]) أسوة بوزارة العدل، التي فتحت باب إدماج المعنيين بالسلم 8، وحاملي شهادة تكوين خريجي مراكز التكوين الإداري.

وفي إطار الحوار الاجتماعي القطاعي الأخير، نذكركم السيد الوزير بالمذكرة المطلبية التي وضعتها الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بين أيديكم، والتي تضمنت مقترحات واقعية، تستند إلى مرجعية قانونية، يمكن بلورتها وتنزيلها فيما يتعلق بملف حاملي الشهادات والدبلومات بالجماعات الترابية.

كما أن الاجتهاد القضائي في ملفات الوضعية الفردية في دائرة القضاء الشامل في تعليل الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم الإدارية بالمملكة قد انتصر في الشق القانوني لمشروعية موظفي الجماعات الترابية حاملي الشهادات في الترقي إلى السلالم المناسبة لمؤهلاتهم العلمية.

ونشكركم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

اللي بغيت نقول، بعدا أولا، باش نكونو واضحين، إلى كان شي حكم قضائي هذاك ما عندنا ما.. سيطبق لأنه القضاء فوق كل.. ولكن هاذ المقاربة ديال الترقي بالدبلوم إلى طبقناها بصفة أوتوماتيكية غادي نوليو في واحد الإدارة اللي فيها غير الناس اللي عندهم الدبلومات وما غيبقى حتى واحد.. كل من يمكن له أن يكد ويجتهد عندو حقو هذاك، ولكن الإدارة راه خاصها تقنيين وخاصها محررين، ما خاصهاش كلشي يكون (échelle 11) ولا (échelle 10) إلى نفتحو الباب بمباريات نقدرو نفكرو في الأسبقية، ولكن ما يمكنش ليناش غير اللي شد شي دبلوم غنردوه للسلم.. هذا ماشي حق، هذا كيبان ليا غادي يدينا في واحد الكارثة اللي ماشي معقولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه "دور الجماعات المحلية في تسريع التنمية المجالية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

[1] **D**iplôme d'**E**tudes **U**niversitaires **G**énérales

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي واعون بما حققته بلادنا في مجال اللامركزية ومجال اللاتركيز، ويتجلى ذلك من خلال القوانين اللي كتنظم الجماعات الترابية، سواء تعلق الأمر 111، 112، 113، 114 وكذلك ما قامت به الحكومة، وخاصة وزارتكم في هذا المجال، أي مجال تنزيل السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التراب.

ولعل ما يبرز مجهودات وزارتكم هو المناظرة اللي كانت في أكادير (المناظرة الوطنية الأولى للجهوية اللي كانت في دجنبر 2019)، إلا أنه الملاحظ، السيد الوزير، هو أن في إطار تنزيل هاذ السياسات الوطنية والاجتماعية، كتلجأ هاذ الجماعات الترابية إلى إعداد برامج وإعداد اتفاقيات مع الدولة، أي مع الوزارات، وما يلاحظ على مستوى الواقع هو وجود تعثر بعض المشاريع، سواء في مجال لا الكهرباء ولا المسالك ولا في مجال الاستثمار، إذ نلاحظ على أن فيما يتعلق بالمجال التشريعي وما يتعلق بمجهودات وزارتكم، فهذا مشهود لكم به، ولكن على مستوى أرض الواقع فهناك تعثرات على مستوى تنزيل هاذ السياسات الوطنية، فاليوم ومن خلال هاذ السؤال، السيد الوزير، نود منكم تنوير الرأي العام عن مجهودات وزارتكم حول كيفية تعزيز دور الجماعات الترابية في تسريع التنمية المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال.

سؤال دقيق أكثر، لأنه ما كانش واضح وكنا نقدرو نجاوبو جواب عام.

الدور ديال الجماعات الترابية في تسريع التنمية المجالية هذا لا نقاش فيه، هو دور مهم، وأنا ما تنقولهاش غير باش نقولها، في 2006 كنت المدير العام ديال الجماعات المحلية وتم اقتنعت بأنه هاذ الدور دور مهم، إلا أنه خاص كاين ما نقول وكاين ما يجب أن نفعله باش نفعلو هاذ الدور، وباش نفعلو هذا الدور أنا تناخذ 2 ديال.. ناخذ الجماعة الترابية والجهة.

الجماعة الترابية إلى قامت بالمهام ديالها فيما يخص خدمات القرب، غادي تكون أدت الرسالة، لأنه تتكون عندنا جودة الحياة في جميع مراكز الجماعات، وذيك الساعة غادي نسهلو حتى التواجد ديال الموظفين ديال جميع الإدارات في هاذوك.. إلى ما كانش جودة الحياة ما غيبغيش يمشي لك الموظف، وغنوليو في المشاكل اللي تنشوفوها.

ثانيا، الجهات، هذا هو الجهوية، كما قلت، هي الأساس، دابا اليوم ديال التنمية المجالية، لأن الجهة عندها إعداد التراب، عندها المخططات المديرية ديال الجهة، التنمية ديال الجهة، هاذو اليوم، الحمد لله، احنا تخطينا المراحل، ولكن التعثر من أين يجي السيد المستشار؟

تيجي من القضية بأنه اليوم ما غاديش على 2 رجلين متساويين، اللاتمركز الإداري باقي، لأنه ملي تتكون المناقشة على صعيد التراب وكنتفقو مع القطاعات الوزارية على كل واحد شحال خاصو يساهم في ذاك المشروع، وصافي تنقول متفقين، ملي تطلع للصعيد المركزي تيبدا ثاني نقاش، خاصنا نمشيو في اللاتمركز، كما تم التقرير الإقرار به هو خاص الميزانيات ديال البرامج تهبط عند السادة المدراء الجهويين، باش ذيك الساعة تكون عندهم القرار، هذا هو الأساس والموارد البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا، السيد الوزير، على المعلومات اللي تفضلتم بها، واللي حقيقة أصل الإشكال اللي واقع هو اللي تفضلتم به، لأن الجماعات الترابية كنعرفو القدرات المالية ديالها، وبالتالي لتحقيق هاذ السياسات اللي تكلمنا عليها لابد تلجأ إلى عقد اتفاقيات مع الوزارات المعنية، وبالتالي هنا تصبح الاتفاقية في يد الوزارة.

إلا أنه الملاحظ على صعيد الواقع في مختلف المجالات هو كثرة المتدخلين في أي مجال، في مجال مثلا.. إلى اخذينا مثلا المسالك أو الطرق تتلقى الجهة عندها دور أو عندها مشاريع في هذا المجال، مجالس العمالات والأقاليم عندهم دور في هذا المجال، الجماعة الترابية وتتلقى حتى المتدخلين الآخرين، لا المجتمع المدني عبر الجمعيات أو تتلقى مثلا والي الجهة في (INDH[2]) أو فيما يتعلق بالفوارق.

لهذا، لزوما تعزيز دور والي الجهة للتنسيق (la convergence) والالتقائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

جوج كلمات، هي كاين واحد "اللجنة الجهوية للتنسيق"، اللي تيكونو فيها حاضرين جميع.. وتما فين خاص يكون التنسيق باش فعلا، والثانية في الاختصاصات، خاصنا نحاولو ندققو الاختصاصات ديال كل طرف باش ما يبقاش هاذ التعدد ديال التدخلات.

[2] **I**nitiative **N**ationale du **D**éveloppement **H**umain

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

منذ سنوات وموظفو الجماعات الترابية يطالبون بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف، يصون كرامتهم ويحقق لهم العدل والمساواة كباقي موظفي القطاعات الأخرى، إلا أن هذا المطلب لحد اليوم لم ير النور.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، متى سيخرج هذا النظام الأساسي إلى حيز الوجود، خصوصا ونحن في نهاية الولاية الانتدابية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إن القوانين والنصوص التنظيمية التي تسري على موظفي الإدارات العمومية هي نفسها التي تسري على موظفي الجماعات الترابية، ومن أجل النهوض بالإطار القانوني للموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية، وفي إطار تفعيل المضامين الواردة في القوانين التنظيمية المرتبطة بها، تم إعداد مسودة مشروع قانون بمثابة النظام الأساسي لموظفي إدارات الجماعات الترابية وكذا الصيغة الأولية لمجموعة من مشاريع المراسيم التطبيقية الخاصة به، مع مراعاة خصوصية وظائف الجماعات الترابية، حيث تم الاتفاق على جميع بنوده، بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض المقترحات والملاحظات الواردة بشأنه من طرف العديد من المتدخلين الذين تم إشراكهم لهذه الغاية، ومنهم على سبيل الذكر جمعية رؤساء مجالس الجماعات الترابية والنقابات الأكثر تمثيلية الفاعلة في قطاع الجماعات الترابية والمعنية بتتبع الحوار الاجتماعي والمفتشية العامة للإدارة الترابية وكذا المديرية التابعة للمديرية العامة للجماعات الترابية، ومازالت هناك نقاشات حول بعض مواد هذا المشروع مع الشركاء الاجتماعيين كالنقابات الأكثر تمثيلية.

ولكن، احنا عندنا الأمل بأنه غادي في القريب، إن شاء الله، غادي نتمكنو باش نخرجو هاذ مشروع القانون لحيز الوجود ونجيو نناقشوه معكم هنا في قبة البرلمان، إن شاء الله، ونفس الشيء المراسيم حتى هوما راه في المراحل الأخيرة اللي فيهم تعويضات وفيهم.. هذا في المراحل الأخيرة ديالهم، إن شاء الله، باش يمكن لنا إذا قدرنا يكون هذا (la session) هذه نقومو بهاذ الشي هذا ما كرهناش، احنا دايرين اللي جمدنا ولكن خاصنا جميع الفرقاء يكونو.. ولكن واحد الساعة خاصنا نقومو باللازم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

هو السيد الوزير، الولاية الانتدابية توشك على الانتهاء، وهاذ السؤال طرحه الفريق ديالنا عدة مرات، فريق العدالة والتنمية، وكذلك طرحوه واحد العدد ديال الفرق وطالبنا في هذه الأسئلة ديالنا بتحديد واحد المدى زمني محدد لإخراج هذا النظام الأساسي.

علاش طرحنا السؤال؟ لأن هذا، أولا، التزام حكومي جاءت به القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وثانيا لأهمية الموارد البشرية، اللي تعتبر واحد العنصر أساسي لقيام الجماعات الترابية بالأدوار المهمة التي أصبحت تضطلع بها في تدبير الشأن المحلي.

اليوم، السيد الوزير، مشكورين خرجتو هذه المسودة ديال المشروع، فتحتو النقاش حولها اعطاوكم الفرقاء الاجتماعيين وبعض الجمعيات ديال الجماعات الترابية بعض الملاحظات، كما كتقولو تم التوافق على واحد العدد ديال النقط، وبقات نقط خلافية، طبعا بعض النقط الخلافية، اللي يمكن البرلمان يحسمها، ممكن تجي للبرلمان تناقش وتحسم.

اليوم، السيد الوزير، كتقولو بلي هذا السؤال السابق اللي معروض هذا القانون هذا في الأمانة العامة للحكومة، اليوم، السيد الوزير، احنا بغينا ولا كنطالبو بالتسريع ديال عرض هذا القانون على البرلمان باش نتمكنو من المدارسة ديالو والمصادقة عليه في هذه الدورة التشريعية الأخيرة من هذه الولاية الانتدابية.

لم يبق أمامنا وقت كبير، أولا إكراما لهذه الفئة ديال الموظفين اللي كتستحق نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز لها على الاشتغال، على غرار مجموعة من القطاعات الأخرى.

عرض هاذ المشروع، السيد الوزير، في القبة ديال البرلمان غيساهم، أولا، في التجويد ديالو، وربما هاذ النقط الخلافية ممكن يتلقى ليها حل.

إذن، السيد الوزير، السؤال ديالنا كيتمحور أن الوقت يداهمنا، وإخراج هاذ القانون لم يعد يحتمل مزيدا من التأخير، لأن هاذ الفئة ديال الموظفين أوشك صبرها على النفاذ، سنين وهي كتناضل من أجل هاذ النظام

الأساسي، وبالتالي في ظل غياب هاذ القانون غتبقى هاذ الفئة محرومة من مجموعة من الحقوق.

لذلك، السيد الوزير، نؤكد مرة أخرى في الفريق ديال العدالة بضرورة عرض هذا المشروع على البرلمان في أقرب الآجال، حتى نتمكن من إجازته قبل نهاية هاذ الولاية التشريعية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إلى كاين شي تعقيب للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

كلمة واحدة، إن شاء الله، احنا كنعملو جاهدين، ماشي غير كلام باش نوصلو لعندكم قبل من النهاية ديال هاذ الدورة التشريعية، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتنقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "تعميم أنظمة الصرف الصحي بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تعمل بلادنا جاهدة على حماية البيئة والمحافظة عليها، إلا أنه مازالت مجموعة من القرى المغربية تعاني من أوضاع مزرية، وخصوصا المراكز القروية بسبب افتقارها إلى البنيات التحتية الخاصة بأنظمة الصرف الصحي.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة من أجل تعميم أنظمة الصرف الصحي بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

منذ انطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل (PNA[3]) سنة 2006، وبالرغم من أنه يهم بالخصوص المدن والمراكز الحضرية، استفاد من هذا البرنامج إلى غاية سنة 2018 ما يقارب من 100 مركز قروي، مما ساهم في الرفع من نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وكذا تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المراكز.

وموازاة مع ذلك، قامت وزارة الداخلية بتقديم الدعم المالي للجماعات التي لم تستفد من هذا البرنامج، وذلك لأجل إنجاز دراسات ومشاريع التطهير السائل واقتناء الآليات والأراضي اللازمة لإنشاء محطات المعالجة، حيث استفادت أكثر من 390 جماعة من دعم مالي يقدر بمليار ونصف درهم خلال العشر سنوات الأخيرة.

وفي اتجاه ما قلتم، ومن أجل تسريع وتيرة إنجاز مشاريع التطهير السائل بالعالم القروي، بادرت وزارة الداخلية وبشراكة مع القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين منذ سنة 2019 بتفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة (PNAM[4]) ما بقاش (PNA) ولى (PNAM)، بكلفة تقدر بـ 42.76 مليار درهم، لأنه ملي كنكونو في القضية ديال الصرف الصحي مبالغ ضخمة.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تجهيز 1207 من المراكز القروية بشبكات التطهير السائل، مما سيمكن في أفق 2040 من رفع نسبة الربط بشبكة التطهير السائل بهذه المراكز إلى 80% وتقليص نسبة تلوث المياه العادمة بحوالي 60%، ولقد تم خلال سنتي 2019 و2020 برمجة مشاريع التطهير السائل في إطار هذا البرنامج لفائدة 99 مركز قروي بتكلفة مالية تقدر بـ 2.7 مليار درهم، يتم تمويلها من طرف صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها بنسبة 70% والجماعات الترابية بنسبة 30%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل، السيد رئيس الفريق المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا على جوابكم، السيد الوزير، ونثمن كل ما تضمنه هذا الجواب، والأكيد أنكم وضعتمونا في الصورة والوضعية التي يعرفها تطور هذا البرنامج الوطني الذي تشرفون على تدبيره بمعية المكتب الوطني للماء والكهرباء، وفق اتفاقيات تبرم مع الجماعات الترابية، بحيث أن هاذ البرنامج بالرغم من هذا المجهود الذي يبذل، نؤكد أنه خلال هذه الجائحة عرف بطءا في تنفيذ المشاريع، خصوصا في المراكز القروية، بحيث أن وضعية الجماعات الترابية تبقى صعبة جدا ولا تستطيع وفق الإمكانيات الذاتية ديالها أن تنجز مثل

[3] Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usées

[4] **P**lan **N**ational de l'**A**ssainissement **M**utualisé

هذه المشاريع، خصوصا أن عدم وجود أنظمة الصرف الصحي بالمراكز القروية لها انعكاسات سلبية على صحة الساكنة وتداعيات خطيرة على الوضع البيئي، بحيث أن تواجد قنوات الصرف الصحي بين الأزقة والدروب يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة، وعلى رأسها الأمراض الأكثر انتشارا مثل (الشمبانيا؟) بحيث تكثر خلال فترات فصل الصيف خصوصا، مما يفاقم وضعية الهشاشة.

لذلك، السيد الوزير، نقترح في فريق التجمع الوطني للأحرار أن توعطون الأولوية للعالم القروي، وخصوصا المراكز القروية، خاصة في بعض الجماعات، مثلا في إقليم تطوان هناك جماعة "الزينات"، هناك جماعة "الحمراء"، هناك جماعة "الواد"، مجموعة من المراكز المهمة جاءت على الطريق الوطنية التي تربط ما بين تطوان- الشاون في أمس الحاجة لهذا البرنامج.

وجعل هذه القرى المجاورة لهم نموذجية، خصوصا في الجماعات الترابية التي تعرف انتشارا واسعا لمثل هذه الأوبئة، وأن تضاعفوا جهودكم لمحاصرتها عبر برامج إعادة التأهيل والقضاء كليا على كل مظاهر الهشاشة الاجتماعية لتعميم الكهربة القروية ومد قنوات الماء الصالح للشرب وتعميم أنظمة الصرف الصحي، لأنها أحد المؤشرات الأساسية التي تستطيع عبرها تقييم مستوى التنمية ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا متفقين، غير بغيت نأكد بأنه الجسامة ديال الاستثمارات.. ربما ناخذ من التدخل ديالكم تكون أولويات هاذي مفروغ منها، ولكن خاصكم تعرفو بأنه الاستثمار في التطهير السائل ما كاين حتى (recettes)، ما كاينش مداخيل، ولذلك هو دابا عندنا واحد المنظومة عن طريق الكهربة أساسا هي اللي ذاك (le multiple service) هو اللي تيعطينا هاذ.. هذه هي الإشكالية، وراه إلى رجعتو إلى 2006 البرنامج بدا في 2006 راه ما بين 2006 اليوم راه واحد المجهود كبير، وربما راه زرتو بعض البلدان الإفريقية، راه لا مقارنة بتاتا، ما بقيناش غير في المدن حتى في القرى، الحمد لله، راه احنا تنتقدمو، وإن شاء الله..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "حرمان موظفات وموظفي الجماعات الترابية من الترقي بالشهادات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال. تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لترقية حاملي الشواهد بالجماعات الترابية على غرار بعض القطاعات.

وحاملي الشواهد، السيد الوزير، ماشي هي سلم 10 و11، كاينة سلم 8، سلم 9، وسلم 10 وسلم 11، يعني واحد العديد ديال الشواهد اللي اليوم باش نتيحو الفرصة وننصفو العديد من الموظفات والموظفين، خاصنا نلقاو صيغة للترقية ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

ما غاديش يمكن لي نعاود نفس الخطاب، لأنه هذاك الشي اللي قلت راه قلتو، أنا إلى كان.. قلت، السيد المستشار المحترم، "على غرار" إلى كاين بعض القطاعات الوزارية اللي بطريقة قانونية، بالتشريع اللي كاين اليوم قاموا بهاذ القضية هاذي آتيوني به، لأنه أنا تنقول لكم راه القضية ديال.. احنا ماشي ما بغيناش، احنا إلى كان القانون تيسمح راه احنا درناها، 3800 زائد شي 400 ولا شحال اللي قلت قبيلة أو لا 800 ما بقيت عاقل على (le chiffre) ولكن راه جاء الدستور، تبدلت القوانين ما يمكن لناش احنا نخالفها.

ولكن أنا تنقول لكم وماشي هذا ضدا في شي موظف، أنا تنثمن المجهود ديالو، ولكن راه الهيكلة الإدارية.. راه كاين واحد المثل تيقلوه بالفرنسية راه غادي نمشيو (l'armée mexicaine)، مع احترامي للمكسيك، تيقولو (trop de généraux peu de soldats)، إذا ولاو غير (les généraux) ما بقاوش (les soldats) راه كيف غنخدمو؟ هذا مع احترامي (les soldats وles généreux) ماشي هذاك اللي لفوق راه أحسن من التحت، خاص تكون منظومة كاملة فيها السلالم 7، 8، 10، 11.. راه 1، 4 زولناهم، وراه اليوم راه احنا ما بقيناش قادين عليهم، لأنه كانت عندنا فرصة ديال التوظيف المحلي فضينا معها ولينا خاصك الباك باش تدخل وتدير (concours) وتدير تمارة ودير شحال ديال الحوايج.

احنا إذا كان عندكم - أنا كنقولها لك، السيد المستشار - طرق قانونية على هاذ "غرار الوزارات" أنا ما عرفتش، إذا كاين هذا اعطيهم لنا وذيك الساعة احنا نشوفو، ما عندناش احنا شي موقف، ولكن تنقول من الناحية

المبدئية تيبان لي هذا المبدأ ديال الترقي بالدبلوم راه ماشي مبدأ عقلاني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكر السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات اللي اعيطتو.

هو كون غير ما قلتيش ديك الكلمة الأخيرة راك مزيان، ولكن "ماشي عقلاني"، بالعكس هو عين العقل، وكنطلب منا أشمن وزارات اللي كاينين عندهم، وزارة العدل رقت ذوي الشواهد في النظام الأساسي ديالها، وأشنو المشكل؟ كتقول القوانين التنظيمية تسمح، القوانين التنظيمية ليست قرآنا سننتظر متى يأتي الوحي. القوانين، الحكومة هي اللي كتقاد القوانين التنظيمية، وكتجيب للبرلمان كيصادق، وهاذ الشي شي حاجة ماشي صعيبة.

فإذا كانت بلادنا اليوم فيها واحد العدد ديال الأطر اللي حصلو على شواهد مشاو قراو وتعبو، وماشي كانو (des feignants) ولا، علما أنه كاين في بعض الجماعات، بعض الأحزاب السياسية اللي كيسمحو للناس ديالهم يمشيو يقراو، ولكن راه أغلبية الموظفين يا إما قرا بالليل، يا إما عندو ذاك نص نهار، يا إما تابع الدراسة كيظل خدام ويبات يقرا، بمعنى أنه بذل مجهود، هذا مشكل كاين في كلشي القطاعات، وأي وزير هضرنا معه كيقول لك هذا في القطاع مشترك وأنا ما نقدرش ندير بوحدي، إيوا راه انتوما حكومة، تكلمو مع بعضياتكم، انتوما الحكومة وقفت الحوار الاجتماعي، لو كان لو أنه بقي المأسسة ديال الحوار الاجتماعي حوار في سبتمبر وفي أبريل نتذاكرو ونوجدو حل لهاذ حاملي الشواهد باش يترقاو، باش يتسوى الوضعية ديالهم وراه كانت بعدا، يتم تعديل هذاك المرسوم 2.04.403 باش يسمح بالترقي بالشهادة، وماشي بالضرورة يوليو كلهم (des généraux)، آسيدي رقيه ولا اعطيه غير بحسب الشهادة اللي عندو، ويخدم تقني ما كاين حتى مشكل، في بعض الدول العمال ديال النظافة يتقاضون أجورا أحسن من أطر ديال الدولة، وبالتالي المنظور خاصو يكون صحيح في دماغنا بعدا، لأنه انتوما، السيد الوزير، ملي كتكلمو على كلشي غادي يولي، شكون اللي غادي يبقى؟

واسيدي الناس رقيهم يعيشو عيشة مزيانة، وراه كل واحد سعيد بالوظيفة اللي عندو والعمل اللي عندو، وغادي يديرها بسعادة.

المشكل هو ما كيتخلص مزيان ومكرفص، وانتوما كتقولو لا القانون لا يسمح، القانون ممكن نصاوبوه، من غدا نجيبو، السيد الوزير، مقترح قانون للتسوية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار المحترم..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

.. ولكن تواعدونا تحلو المشكل ديالهم.

بسرعة، السيد الوزير، ذاك الشي اللي في العيون خاصكم تشوفو الحل ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

احنا قطاع من القطاعات الحكومية، كاين قطاع تحديث الإدارة هو اللي.. واحنا ماشي غادي نبداو نديرو احنا بوحدنا، ومن بعد غادي تقولو لا هذاك دار خاص الآخر يدير. احنا خاصنا نكونو بصفة منتظمة، إذا قطاع جاء وقال لنا غادي نمشيو في هذا الاتجاه احنا غادي.. ما غاديش نقولو لا، ولكن هذه القضية اللي كتقول ديال نزيدو في (salaire) كلنا متمنيات، إذا بغيتي غير المتمنيات نعطيك حتى لغدا، إذا بغيتي كلشي ترقيه وتعطيه (salaire) ديال.. فين هي هذه الميزانية؟

نكونو واقعيين، الله يخليك السيد المستشار، نكونو واقعيين راه حتى واحد منا ما تمنى.. كلشي تمنى يطلع (les salaires) يتضربو في 3، دابا (SMIG[5]) في المغرب راه 3 المرات في الجزائر، نردوه حتى 10 مرات ونكونو مفتخرين، ولكن خاص تكون عندنا إمكانيات باش نقومو بهذه القضية هذه، غير نكونو واقعيين، ما نقولوش شي حوايج هكذا وكنبانو احنايا بحال إلا قلوبنا قاصحين وما باغيينش، احنا واقعيين، إذا عندي الميزانية من غدا أسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه "فشل التدبير المفوض".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لجأت عدة جماعات ترابية إلى تسيير بعض المرافق العمومية عن طريق التدبير المفوض، إلا أن الواقع أبان أن نتائج هذا التدبير لم تكن في مستوى

[5] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

الطموحات، خاصة في بعض المدن الكبرى.

وعليه، السيد الوزير المحترم نسائلكم:

ما هي النتائج العملية وخلاصة تقييم التدبير المفوض؟

وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتصحيح هذه الوضعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

أقريتو بأنه هذه التجربة فشلت، أنا لا أشاطركم الرأي، كاين نواقص، التدبير المفوض لتعميم وتحسين الخدمات نتيجة الفعالية في التدخل، عندنا فعالية التدخل ونقل التكنولوجيا الحديثة، كما مكن من إنجاز استثمارات مهمة اللي ما كانش يقومو بها الجماعات بوحدهم، ولكن هذا الأسلوب واخا كيتسم بعدد من الإيجابيات احنا كنتفق معك فيه نواقص، والنواقص هي اللي كنحول أحيانا دون تحقيق الأهداف المسطرة وكنذكر منها:

- ضعف قدرات الجماعات في مجال التتبع والمراقبة، كيولي واحد عدم التوازن، الشركة في جهة والجماعة في جهة وما كيقدروش..؛

- ثانيا، غياب دراسة الجدوى الخاصة بالمشاريع قبل اللجوء إلى التدبير المفوض، كاين شي مرات ما خاصش كاع التدبير المفوض؛

- ثالثا، عدم استيعاب مفهوم العلاقة التعاقدية لأن (c'est une relation contractuelle) وخاص هاذيك الساعة ديك العلاقة التعاقدية راه كندير التعاقد وكنرجع من هنا 5 سنين كندير المراجعة لأنه التعاقد.. هذا التعاقد هو جد معقد، لأنه كنعطي لواحد الشركة كنقول لها عندك هذه المدينة خاص تسييرها، وهاذ المدينة غادي توسع وغادي تدخل أحياء أخرى، ولكن ما عارفش أشنو هوما الزبناء اللي غادي يكونو عندي في هذه الأحياء، كتكون عندي واحد (la structure)، في الرباط مثلا عندي حي الرياض عارف شكون اللي فيه، ولكن إذا تزادني واحد الحي اللي غادي يكونو بحال الدار البيضاء زادت الرحمة 350.000 ديال الناس اللي غادي يخلصو الشطر الاجتماعي، إذن هذا التوازن ديال العقدة صعب جدا.

إذن ما يمكن لناش نقولو، وهاذي خاصها تكون المراجعة إذا ما كانتش المراجعة كيبدا هكذا العقد كيبدا.. العقدة كتولي غير متوازنة، وكيبداو هاذيك الساعة أمور اللي ما بغيناهاش احنايا، عدم قدرة بعض الجماعات على تحمل كلفة التدبير، ما كيخلصوش حتى الضو والماء، لأنه عندو مشاكل ديال الجبايات، عندهم مشاكل ديال.. إذن راه المشكل ماشي.. ما يمكنش نقولو أبيض وكحل، المشكل أكبر من هذه القضية هذه.

درنا، حاولنا نحسنو وندير و كلشي، ولكن أنا كنقول، باش نمشي بسرعة، كاين حلول أخرى، الجماعة هي اللي عندها بيدها الحل، إما تعطيه تدير التدبير المفوض، إما تدير شركة ديال التنمية المحلية وتقوم بالمسائل ديالها، هذه الأولى.

ثانيا، احنا في إطار التفكير في المستقبل فيما يخص الكهرباء والماء والكهرباء وكذا.. غادي نمشيو إن شاء الله في إطار شركات جهوية لتوزيع الماء والكهرباء على صعيد المملكة كاملة، اللي غادي تمكنا باش نكونو فيها، غادي يكونو فيها الجماعات، يكون فيها إن شاء الله (l'ONEE[6]) والدولة واللي، غير ريثما يساليو (les contrats) ديال 2027 لأن عندنا (contrats) خاصنا، هاذيك الساعة ندخلو لـ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

وتفاعلا مع توضيحاتكم الهامة، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، السيد الوزير المحترم، نود أن نعبر بهذه المناسبة عن اعتزازنا الكبير بنجاح بلادنا في بلورة وإخراج النموذج التنموي الجديد بتوجيهات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، في ظرفية صعبة، مطبوعة بتداعيات جائحة كورونا، كما نغتنم هذه المناسبة لنجدد دعمنا الموصول لكل المبادرات الدبلوماسية التي تتخذها بلادنا ضد المواقف الاستفزازية والمناهضة للمصالح العليا للمملكة المغربية، الصادرة عن الحكومة الإسبانية ومن مختلف خصوم وحدتنا الترابية؛

- ثانيا، بخصوص موضوع سؤالنا، نعتقد، السيد الوزير المحترم، أن تجربة التدبير المفوض للمرافق العمومية التي انطلقت ببلادنا منذ سنة 97 تحتاج إلى تقييم موضوعي، بغية تطوير هذا الخيار القائم على تفويت الخدمات العمومية للقطاع الخاص وملاءمته مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي عرفتها وتعرفها بلادنا، استحضارا للاختلالات وجوانب القصور ونقاط ضعف هذا التدبير المفوض، الذي خلف استهجان واحتجاج المواطنين في بعض المدن الكبرى ضد الجماعات الترابية المعنية، كطنجة والدار البيضاء وفاس وسلا وتمارة وغيرها، جراء ضعف الخدمات العمومية، التي تبقى بعيدة كل البعد عن تطلعات وطموحات وانتظارات الساكنة، لا من حيث الجودة ولا من حيث الأسعار، التي تفوق القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

وعليه، نتطلع في الفريق الحركي إلى الحسم في اتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن عبر مراجعة دفاتر تحملات شركات التدبير المفوض،

[6] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

والتفكير في دعم المقاولات الوطنية، التي لها قدرات تقنية ومالية وبشرية، قادرة على تدبير أمثل لهذه القطاعات والخدمات الأساسية، إلى جانب تطوير الإطار التشريعي المؤطر لهذا التفويض، بغية تعزيز ربط الحقوق بالواجبات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "إشراك القطاع الخاص في وضع تصور لمخططات التعمير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الداخلية المحترم،

كما لا يخفى عليكم الأهمية البالغة للتخطيط العمراني في رفع مستوى جودة الحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المجالية، حيث يعتبر التعمير آلية مهمة لتقوية جاذبية الجهة وإنعاش وتشجيع الاستثمارات الخاصة، ولاسيما إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات والمساهمة في إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف عمل المقاولات.

وفي هذا الصدد، لا يمكن غض النظر عن مشكل ندرة العقار المخصص للاستثمار، الذي يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المحلية، وهو الأمر الذي ينبغي تداركه لتعزيز جاذبية الجهة أمام الفرص الاستثمارية الوطنية والأجنبية، ولهذا أصبح من الواجب إشراك القطاع الخاص الذي أضحى شريكا استراتيجيا للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في علمية التخطيط العمراني لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ولابد أن نثمن العديد من المبادرات والعمل الذي تقوم به المراكز الجهوية للاستثمار في حلتها الجديدة في هذا الإطار على غرار عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يخص حكامة وتدبير المناطق الصناعية كمثل جهة مراكش، طنجة، والدار البيضاء على سبيل المثال لا الحصر، خلق آليات حقيقية للمشاركة تسمح للفاعلين الاقتصاديين المحليين بالمساهمة الفاعلة والناجعة في تشخيص الأوضاع واقتراح الحلول في إطار قرارات التعمير، على سبيل المثال جهة الدار البيضاء- سطات، وهي دعوة لتعميم هذه التجربة على مستوى باقي الجهات.

السيد الوزير المحترم،

إننا كاتحاد عام لمقاولات المغرب، وفي إطار التصدي لإشكالية ندرة العقار وتضاؤل الاحتياط العقاري للجماعات الترابية، نقترح ما يلي:

- إحداث الوكالة الوطنية للعقارات والوكالات العقارية الجهوية، تناط بها مهمة التنسيق والتكامل بين الإستراتيجيات الوطنية، بشراكة مع القطاع الخاص، في ميدان التخطيط العمراني لضمان التناغم والانسجام بين توجيهات التخطيط العمراني في علاقتها بأهداف التخطيط الاقتصادي؛

- انتهاج سياسة واضحة في ميدان تضريب العقار، تنطلق من مبدأ أن الأرض ثروة وطنية ذات وظيفة اقتصادية واجتماعية، بهدف محاربة ظاهرة تجميد الأراضي لتشجيع الاستثمار الخاص؛

- تقييم الاستفادة من العقار المخصص للاستثمار وتفعيل مسطرة استرجاع هذه العقارات في حالة عدم احترام دفتر التحملات ومنحها للمستثمرين الحقيقيين؛

- تخصيص وتجهيز المناطق الصناعية واللوجستيكية، في التقائية شاملة ومتكاملة مع الإستراتيجيات القطاعية، مع مراعاة القرب الجغرافي من أحواض التشغيل.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ما فتئنا نلح على مطلب تطوير العرض في مجال العقار الصناعي، من خلال توفير حظائر مخصصة للكراء كبديل عن اقتناء العقار والاستثمار فيه وتخفيف العبء على المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

كما نؤكد على ضرورة توفير عرض عقاري جهوي بكلفة تنافسية مخصص للاستثمار، كرافعة أساسية في تقوية تنافسية المقاولات.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن انخراطنا التام بمسؤولية في تنزيل أهداف النموذج التنموي الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

أنا لما جاني هاذ السؤال ما فهمتش علاش نزلتوه للداخلية، ولكن دابا عاد.. لأنه إشراك القطاع الخاص في وضع تصور مخططات التعمير، هذا قلت هذا قطاع التعمير احنا كاينة فعلا الوكالة الحضرية للدار البيضاء، ولكن وكالة واحدة، ولكن بعد العرض اللي قلتو أنا ما غاديش نرجعو لهذا، فعلا كاين في إطار إعداد المخططات كاين مشاورات وداكشي، ولكن فعلا المشكل اللي قلتو هو كيفية توفير عقارات للاستثمار على صعيد الجهات.

دابا 2 الحوائج اللي قلتيهم في العرض ديالكم بغيت نأكد عليهم، الأول هو

في إطار ما نقوم في جهة الدار البيضاء، وقتما كان عندنا واحد تفكير باش نتزلو واحد (l'écosystème) إما في النسيج، إما في مواد البناء، إما هذا راه تتكون مشاورات مع القطاع الخاص باش يتم التنزيل ديالو بطريقة عقلانية وفي المكان اللي خاص يكون فيه وهذا، لأنه هذا هو الأهم.

والحاجة الثانية هي الدور اللي يقوم به اليوم المراكز الجهوية للاستثمار، لأنه اليوم احنا واثقين بواحد القضية إلى كنا بغينا نمشيو في إطار نساو الاستثناء، ذيك (les derogations)، إذن خاص يكون الاستباقية، استباقية.. خاصنا نوجدو مناطق مجهزة للاستثمار باش هاذيك الساعة ملي تيجي المستثمر، مغربي أو أجنبي، تيلقى.. تنقول له أنت هنا إلى كنت عندك صناعات ملوثة ها فين البلاصة، كنت عندك صناعات غير ملوثة ها فين هاذ البلاصة.

واليوم على صعيد المراكز الجهوية للاستثمار اليوم تنوجدو في واحد الآلية، واحنا خدامين فيها مع الوكالة الوطنية للمحافظة والكرتوغرافي مع القطاعات اللي عندهم.. كاين الأملاك المخزنية مع أملاك الدولة، مع المياه والغابات مع مديرية الشؤون القروية، كلهم باش المراكز الجهوية للاستثمار يولي عندهم يقدرو يشوفو أشنو هي العقارات اللي يمكن تمشي للاستثمار، باش هاذيك الساعة في إطار مقاربة استباقية يقدر التجهيز ديالها بشراكة مع القطاع الخاص ونمشيو في هاذ الطرح ديال الكراء، لأنه لا يعقل باش هذاك المستثمر يحط فلوسو في الاقتناء ديال هذا ومن بعد تيولي عنده مشاكل، لأنه يمكن هاذيك الصناعة ها هي كاينة اليوم غدا ما تبقاش، تيسالي الكراء تناخذوها عاود ثاني تزوجوها لحاجة أخرى.

احنا متفقين معكم على هاذ الرؤية واحنا غاديين في هاذ الاتجاه، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤالين الثامن والتاسع، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية وموضوعه "تقييم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مرت حوالي خمس سنوات على انطلاق تنفيذ "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية"، ما هو تقييمكم لهاذ البرنامج، ولا سيما على مستوى التنسيق بين كافة الشركاء للتنزيل الأمثل لهذا المشروع الواعد؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي 2016-2022".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، خصوصا سنة.. البرنامج يمتد من 2016-2022.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤالين المتعلقين ببرنامج تقليص الفوارق المجالية.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون.

كنت جاوبت على هذا السؤال في حلقة سابقة، ولكن ربما اليوم عندي الفرصة باش نجاوب بطريقة أطول.

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية يتم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي برسم الفترة الممتدة بين 2016 و2022، والذي رصدت له ميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم، يهم هذا البرنامج:

- إنجاز مشاريع تتعلق بفك العزلة على العالم القروي؛
- تحسين الربط بالشبكة الطرقية: 35 مليار درهم؛
- تزويد الساكنة بالماء الشروب: 6 مليار درهم؛
- تعميم الكهرباء: 2.3 مليار درهم؛
- وتحسين عرض الخدمات العلاجية: 1.5 مليار درهم؛
- وتأهيل التعليم: 4.4 مليار درهم.

ويتم تمويل هذا البرنامج فعلا من طرف ثمانية شركاء:

- المجالس الجهوية بـ 20 مليار درهم؛
- صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بـ 10.5 مليار درهم؛
- وزارة التجهيز بـ 8 مليار درهم؛

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 4 مليار ديال الدرهم؛
- وزارة التربية الوطنية بـ 3 مليار درهم؛
- المكتب الوطني للكهرباء بـ 2.5 مليار درهم؛
- وزارة الصحة بـ 1 مليار درهم؛
- ووزارة الفلاحة بمليار درهم.

ومنذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، تم إعداد خمس مخططات عمل سنوية جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برسم سنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 بقيمة إجمالية تناهز 32 مليار درهم، وقد بلغت الاعتمادات المحولة برسم مخططات العمل السالفة الذكر ما مجموعه 29 مليار درهم، أما الاعتمادات الملتزم بها لتنفيذ هاذ المخططات فتبلغ 27 مليار درهم، أي بنسبة 95%، في حين بلغت الأداء إلى حد الآن 17 مليار درهم أي بنسبة 59%.

وحرصا على بلوغ الأهداف المسطرة في إطار تنفيذ البرنامج المذكور، تم تكليف مكتب للدراسات بوضع نظام معلوماتي جغرافي وخرائط للجماعات والدواوير المستهدفة بمختلف جهات المملكة -هذا نموذج منه، فيه الخرائط ديال جهة بجهة بجماعة جماعة- وكذا تقييم مخططات العمل، نقوم بالتقييم كل عام، مخطط العمل ديال 2017 و2018 و2019 وذلك بواسطة التشخيص المجالي للجماعات المعنية، ما حطينا البرنامج ديال 2020 ومن بعد ديال 2021 حتى قمنا بالتقييم ديال ما قمنا به في السنوات الأخرى.

وبخصوص حصيلة الإنجازات التي تم تحقيقها، فيمكن تلخيصها على الشكل التالي:

- تأهيل الطرق والمسالك القروية؛
- بناء 6494 كلم من الطرق القروية وصيانة 4268 كلم من الطرق القروية وإنجاز 6855 كلم من المسالك القروية وكذا بناء وتقوية 251 منشأة فنية؛
- تأهيل قطاع التعليم: انجاز 1313 مشروع بناء لمنشآت تعليمية و2786 مشروع إعادة بناء منشآت تعليمية و1021 عملية شراء النقل المدرسي و165 عملية تجهيز مدرسي.

وفيما يخص تأهيل قطاع الصحة:

- إنجاز 444 مشروع بناء المراكز والمستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية و674 مشروع لتأهيل مراكز المستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية و1279 عملية شراء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية وكذا 653 عملية تجهيز المراكز الصحية؛

- التزويد بالماء الصالح للشرب: إنجاز 26.607 مشروع تزويد بالماء الصالح للشرب عبر الربط الفردي والمختلط وعبر النافورات و402 منظومة تزويد الدواوير بالماء وصيانة 1152 كلم بشبكة التزويد بالماء الصالح للشرب وكذا اقتناء 104 شاحنة مزودة بصهريج للتزويد بالماء الصالح للشرب.

وفيما يخص الكهربة القروية:

- كهربة 1454 دوار؛
- واقتناء 2449 منظومة للطاقة الشمسية؛
- وتوسيع شبكة الكهرباء ذات الضغط المنخفض على مسافة 1905 كلم؛
- وكذا إنشاء 4 محطات فرعية بقدرة 160 كيلو فولط أمبير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق العدالة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه المعطيات.

بالفعل، كاين هناك مجهود جبار، واحنا تنلمسوه لأنه مجالس الجهات منخرطة بقوة في هذا المشروع، احنا على مستوى مجلس جهة الرباط - سلا- القنيطرة أيضا منخرطين في هاذ العملية وتنلمسو هاذ التحول اللي كاين في العالم القروي.

لكن، في إطار التقييم نريد أن ندلي بمجموعة من الملاحظات:

- الملاحظة الأولى، السيد الوزير، تهم هاذ الموضوع ديال التخطيط السنوي والبرمجة السنوية، في الواقع ما تتوضحش الصورة، خصوصا أنه ما تتكونش معايير واضحة بالنسبة للشركاء فيما يتعلق بالأولوية في تنفيذ البرامج، لأنه الخصاص كبير وتيوقع هذا مشكل وتيبداو يشعرو مناطق بالحيف نتيجة عدم البرمجة، في حين إلى عارف راسو غادي يكون مبرمج في السنة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، فلهذا احنا كنا تنفضلو باش يكون واحد البرمجة والتخطيط على مستوى ثلاثة أو أربع ولما لا خمس سنوات؟ باش تكون على الأقل واحد الصورة واضحة؛

- الملاحظة الثانية، وهو المشكل ديال الطرق والمسالك القروية، بالفعل تتبنى ولكن ما كاينش في الأفق موضوع الصيانة، والآن بدات تتبان بأنه مجموعة من الطرق تصاوبات في السنة الأولى أو الثانية ولكن ما كاينش ميزانية ديال الصيانة وما كيناش في البرنامج؛

- المشكل الثالث، السيد الوزير، هو فيما يتعلق بالمردودية بالنسبة لبعض الاستثمارات العمومية، خصوصا في المراكز الصحية، تنلمسو مثلا تيتبنى مركز صحي في واحد الدوار ومركز صحي في دوار آخر 4 المراكز الصحية، ولكن ما فيهم ولا طبيب واحد، بمعنى ضعف الموارد، احنا تنفضلو في إطار الفعالية ديال الاستثمار العمومي لما لا يتم تجميع 4 المراكز مثلا في مكان معين ويتبنى مستشفى محترم ولو غير بـ 2 الأطباء وبعض الموارد البشرية؛

- المسألة الرابعة، نقترح عليكم، السيد الوزير، فعلا هاذ الخمسة المجالات هي مهمة، ولكن لما لا التفكير في واحد جيل ثاني من الأنشطة الاقتصادية المفيدة في العالم القروي، أقصد بذلك مثلا تأهيل الأسواق الأسبوعية أو الاقتصاد التضامني، وهذا مجال اللي غادي يمكن القرويين والفلاحة باش يوطنو الأماكن ديالهم؛

- النقطة الأخيرة، وهي عندها علاقة بالأراضي السلالية، يمكن تبان بعيدة، ولكن ما تيمكنش المشاكل اللي تتعرفها هاذ الأراضي ولاسيما في منطقة الغرب تشجع القرويين أنهم يجلسو في الأماكن ديالهم إلى كانو يتعرضون للحيف، هنا بغينا نستعرضو بشكل سريع بعض المشاكل اللي تتعاني منها مثلا التفويت ديال بعض الأراضي للمستثمرين بدون رغبة ذوي الحقوق، النموذج ديال "أولاد سلامة" في عامر الشمالية (سيدي سليمان)، الناس دايرين عريضة بما فيها النواب ديالهم ورافضين، السلطات تترفض حتى تتسلم من عندهم هاذ العريضة، النموذج ديال" سيدي مُحَمَّد الأحمر" بالقنيطرة كاين ضغط كبير على النواب ديال الجماعة السلالية باش يتنازلو على الأراضي لفائدة مستثمر يمكن عندو نفوذ أو هذا لهذا الغرض هذا ما كيشجعش سكان العالم القروي أنهم يوطنو الأراضي ديالهم، النموذج ديال "الدلالحة" في "مولاي بوسلهام"، كاين ذوي الحقوق كيرفضو التفويت ديال العقارات ديالهم، ولكن هناك ضغط عليهم كبير وفي بعض الأحيان يتم حتى تلفيق بعض التهم لهم اللي هي خارج القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مُحَمَّد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، لا ننكر المجهودات اللي كتقوم بها الوزارة وبعض المتدخلين في هذا البرنامج هذا، ونحن مرارا وتكرارا نطرح هذا السؤال لما له من أهمية، وخصوصا لا يفصلنا إلا سنة عن انتهاء هذا البرنامج، معناه كاينة هناك إخفاقات في بعض المجالات، خصوصا هذا البرنامج هذا والمسطر بـ 3 أهداف، هو فك العزلة على العالم القروي فيما يخص الطرقات إلى غير ذلك، ثم تحسين ولوج الخدمات فيما يخص الكهرباء، الماء الصالح للشرب، الصحة، التعليم إلى غير ذلك، ثم تنويع القدرات الاقتصادية.

للأسف، اللي كنشوفو وكنلاحظو هناك واحد الهجرة اللي كنا كنتمناو زعما هذا البرنامج هذا يوضع واحد الحد للهجرة من العالم القروي حول الحواضر، هذا إشكال بكل صراحة اللي كنتمناو احنا طرحناه بأن على كما قلنا في البداية هذا الانتهاء ديال هذا البرنامج هذا، هناك بعض المتدخلين، هناك المجالس ديال الجهات ثم صندوق التنمية القروية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى غير ذلك، ثم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، القطاعات الوزارية.

ولكن الملاحظ، السيد الوزير، بكل صراحة هنا بغينا نعرفو الحقيقة ديال الإخفاق ديال هذا البرنامج هذا، لأن نعطيكم واحد الأمثلة بسيطة جدا، هناك بعض الجماعات القروية اللي قريبة للمدن والمدن الكبرى، لأن جماعة ديال "الأحد الغربية" اللي قريبة 30 كلم بينها وبين طنجة ولكن هناك بعض الدواوير في العالم القروي اللي مازالت الساكنة تتنقل بطرق بدائية، خصوصا في الموسم ديال الشتاء اللي إذا كانت هناك مرضى، هناك بعض المشاكل اللي هناك العزلة بكل صراحة اللي كيعيشوها.

احنا نقولو الجماعات اللي قريبة، ما بالك بالجماعات اللي بعيدة، ما بالك بالجهات، لأن الفوارق الاجتماعية، احنا نتكلم عن الفوارق المجالية، راه هناك بعض الجهات اللي هوما أقل من اقتصاديا على جهة طنجة- تطوان- الحسيمة اللي كيعيشو مشاكل ومشاكل كبيرة جدا.

إذن كنتمناو بأن.. واش هذا البرنامج هذا غادي يتعاد فيه عاود الصياغة ديالو في حلة جديدة، ونتمناو بأن تاخذ بعين الاعتبار، خصوصا كما قال زميلنا في فريق العدالة والتنمية، ليست هناك صيانة لبعض الطرق اللي كتعدل، وليست هناك مراقبة للجودة، لأن كاين بعض الطرق وبعض القناطر اللي كتصاوب ما كتدوزش عليها واحد العامين إلا وتتلاشى وكتمشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبين.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

"برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي" هو برنامج مهم، ولكن ككل البرامج يمكن يكون هنا ولا هنا إذا مشينا كنقلبو على هذا غادي نلقاو بعض النواقص، ولكن أنا اللي كيرجعو لنا كارتسامات:

- أولا، من طرف رؤساء الجهات: كلهم كيثمنو بالأهمية ديال هذا البرنامج وبالانخراط ديالهم في إنجاز هذا البرنامج؛

- ثانيا، كاين هناك واحد المجهود ديال التنسيق بين جميع الفرقاء: وزارة الفلاحة، التنمية البشرية، وزارة التجهيز، والفرقاء الآخرين باش يكون هذا.. وكيكون هذا التقييم اللي كنديرو كل عام باش نحاولو.. احنا عندنا واحد (l'enveloppe)، واحد البرنامج أولي اللي كان، ولكن دابا كنحاولو ندققو فيه.

فعلا، إذا قدرنا نديرو عامين و3 سنين أحسن من.. ولكن اللي خاصكم تعرفو بأنه هاذ 50 مليار، لأنه كان خاصنا نحددو واحد المبلغ، هذا

البرنامج اللي خاص يكون فيه الأولية ديال الأولويات، ماشي معناها بأنه ملي غنساليو هاذ البرنامج ما بقات حتى حاجة خاصها تصايب في شي بلاصة، بقى شي طريق، باقي شي دوار حدى طنجة، غير شي مرة ما شي (loin des yeux loin du cœur)، كيكون هذاك اللي قريب لك كتنساه، وكتمشي تتبعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونتنقل إلى السؤال العاشر وموضوعه "تقييم تجربة التدبير المفوض بالجماعات المحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

كما تعلمون، السيد الوزير، يعتبر التدبير المفوض من الأساليب الحديثة في تدبير المرافق العمومية المحلية ونمط من أنماط الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وقد دأب هذا النموذج يتخذ بعدا عالميا، واليوم يوجد التدبير المفوض في صلب اهتمامات المواطنين والمواطنات والانشغالات السياسية والمؤسساتية، خصوصا بعد أكثر من 20 سنة من الممارسة والعمل به، مما يضع سؤال النجاعة ومدى استجابة النظام القانوني لطموحات الدولة والمواطن محل تساؤل.

وتنويرا للرأي العام الوطني نسائلكم، السيد الوزير:

ما هو تقييم الوزارة لتجربة التدبير المفوض بالجماعات المحلية طيلة هذه المدة، ولاسيما التدبير المفوض لجمع النفايات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا جاوبت قبيلة على توزيع الماء والكهرباء، التدبير المفوض كاين 3 ديال القطاعات أساسية، كاين توزيع الماء والكهرباء، كاين النفايات وكاين النقل، هوما بثلاثة كل تدبير مفوض عندو الخصوصية ديالو، إلى أخذت النقل تنطلب من واحد الشركة تنقول لها الله يخليك غادي تقوم بالنقل، تنقول لها خرجي للشارع وشوفي كيفاش تدوزي في الطرقان ودبري راسك مع الخطافة ومع الطاكسيات ومع هذا، والتعريفة الله يخليك ها بشحال، وهاذ الشي اللي كاين، الحصيلة باينة، أغلب الشركات أعلنوا على الإفلاس ديالهم، لأنه ما كاينش في العالم شي بلاصة للنقل الحضري تيدار بطريقة التدبير المفوض وغير التعريفة هي اللي تتخلص، إلى أخذتو الأمثال الأوربية 30% هي اللي تتجي بالتعريفة 70% تتكون تدخل ديال الدولة.

وهنا كان خاص يكون نفرقو بين الاستثمار والاستغلال، وفي الاستغلال ما تكونش جميع المخاطر منزلة على النقل الحضري.

توزيع الماء والكهرباء تكلمت عليها، هي عقد معقدة وطويلة الأمد، والحل أنا اللي تيبان لي هو اللي جايين به، هو ديال الشركات الجهوية ديال توزيع الماء والكهرباء، وما يبقاش ذيك الساعة نتكلم عليه، ولكن غادي يبقى تدبير مفوض، قبيلة واحد من المتدخلين هضر على فاس، فاس راه ما شي شركة خاصة راه وكالة (c'est une régie)، وقلتو في التدخل ديالكم فاس دخلتوها هي ومراكش مع الدار البيضاء وطنجة..

النفايات حاجة أخرى، النفايات راه تقريبا راه.. النفايات هاذيك شركات النفايات ما تتاخذش ما كتأديش الأجر ديالها من عند المواطن، تيتأدى من عند الجماعة، إذن هي تقريبا راه بحال إلى قلت (c'est un marché) ماشي نفس الطريقة، (c'est un marché)، ولكن المشكل فين غادي يكون؟ علاش تنقولو ما خدامش ذاك الشي؟

ملي تنقوم به أنا تنغمض عيني شوية، إلى بقى شوية الزبل في شي بلاصة، إلى هذا، ما تنديرش أنا دفتر التحملات، ملي كنعطيه لواحد الشركة وكندير دفتر التحملات وكنطلع ذاك الشي البارة كبيرة لفوق ومن بعد كيبدا يبان الزبل في شي بلاصة كنبدا هذا، وما كنديرش لهم وسائل المراقبة، إذا كانت الشركة صعيبة علي هي اللي كتغلب، إذن هذا عاودتاني القضية ديال التوازن ديال.. وخاص الثمن إذا ما حطيتيش الثمن اللي خاصك تحط باش تدير 2 دورات في النهار باش تهز الزبل وباش يكون التحسيس ديال المواطنين باش يحطو الزبل قبل من الدورة ماشي من بعد هذا هو المشكل.

ولكن، التدبير المفوض راه عاطي النجاعة ديالو، ربما بنواقص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم وعلى صدقكم واهتمامكم بالقضايا والأمور التي لها ارتباط بالمواطنين والمال العام.

غادي نتكلم معكم، السيد الوزير، غير على النفايات فيما يخص النفايات، حقيقة واقع النظافة بمدننا تحسنت بعض الشيء عن السابق، ولكن هناك بعض النواقص، والكل يعلم بأن هذه النواقص تتجلى فذاك

دفتر التحملات اللي كتكون عقدة ما بين الشركة وما بين الجماعات.

فعلا، التتبع ديال هاذ المراقبة اللي يتحمل مسؤوليته من طرف الجماعات، ولكن، السيد الوزير، إلى متى غادي نبقاو واحنا تنعرفو بأن هناك هذه النواقص وكلشي عندنا إجماع إذا بغيتي تقول لا بالنسبة للمنتخبين ولا بالنسبة للإدارة ولا بالنسبة للداخلية، بأن هاذ النوع ديال دفتر التحملات خاص إعادة النظر فيه، لأن لا يعقل بأن تنشوفو بعض الشركات على حسب المسائل اللي هي اجتماعية ما كطبقش لا بالنسبة ذاك مدونة الشغل وكتدير تحايل من أجل اللي كيكون ضحية فيها هو هذاك العامل، ما غنتكلمش وما غادي نطلبش منكم الرجوع للوراء قد ما كنطلب منكم المستقبل، السيد الوزير، كيفاش غادي يمكن لنا نحققو ونجحو المشاريع ديال صاحب الجلالة فيما يخص النموذج التنموي الجديد وكيفاش غادي يمكن لنا الحماية الاجتماعية، إذا ما كانش ترشيد هذا النوع ديال النفقات، من هنا خاصنا نبداو..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الحادي عشر وموضوعه "محاربة الاحتكار ومراقبة جودة المواد الغذائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

مراقبة الاحتكار والمواد الغذائية الكل يعلم، السيد الوزير، الإخوة والأخوات، أن المواد الغذائية من الأسباب الرئيسية والكبيرة في نقل العدوى والأوبئة، فنعلم جيدا أن هناك أجهزة تسهر على هذه المراقبة لسلامة المواطنين.

اليوم، مع النموذج التنموي الجديد، مع الأفكار ديال الحكومة أو أفكار سيدنا الله ينصرو في تطوير العلاقة الاجتماعية، وبناء على هذه المعطيات، هل من تدابير إضافية وناجعة للحد من الاحتكار ونظافة وسلامة الأغذية، خاصة الأغذية أو الوجبات السريعة التي نجدها خاصة في فصل الصيف، نجدها في عدة أماكن وبدون مراقبة، الشيء الذي نخشى أن يؤثر سلبا على صحة المواطنين؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار،

كلشي ندخلوه في النموذج التنموي الجديد، الله يهديكم، الله يهديكم، الله يهديكم.. لا ولكن حركية في المسائل اللي.. هاذي بعدا أولا مشكل ديال واحد السناك ما دايرش هذا ما متقيش الله، أشنو عندو مع النموذج التنموي؟

ولكن القضية ديال اللي جات في السؤال ديال بأنه المراقبة ديال الأسواق وديال الاحتكار وديال هذا، هذا لا نقاش فيه، هذا مجال يكتسي أهمية كبيرة وخاص يكون فيه مقاربة تشاركية، وفيه تنسيق الجهود بين جميع المصالح، هذا السؤال كان تطرح قبل من رمضان، وكتعرفو احنا ديما دؤوبين.. وخلال هذه الفترات والمناسبات خاصنا ما نخليوش هاذ الأمور، وبهذا الخصوص قامت اللجان في هذاك المدة ديال شهر رمضان بمراقبة أكثر من 43.000 وحدات الإنتاج والتخزين، وقامت بحجز وإتلاف 111 طن من البضائع والسلع غير الصالحة للاستهلاك، وتحرير 1319 محضر، من الناحية ديال المراقبة والتتبع وهذا وراه كنديرو واحد المجهود مهم، وتم إشراك جمعيات حماية المستهلك وتكثيف الجهود وتحسيس المستهلكين وكذا التبليغ بالممارسات غير القانونية، وكاين التفاعل بشكل إيجابي مع شكايات المواطنين اللي كيقدرو بالهاتف.

وبفضل هذه المجهودات وبالرغم من التأثيرات السلبية للجائحة، فإن وضعية التموين كتعرف وفرة وتنوع في العرض، بغيت غير تفكرو معايا شوية، لأنه كاينة هذه الحرية في المبادرة، المغرب الحمد لله ما ناقصة فيه حتى حاجة، ما ناقصة فيه حتى حاجة، لأنه كل واحد كيشوف أشنو اللي ناقصة.. والإدارة بجميع أجهزتها عارفة أش ناقص في شي بلاصة باش، بفضل الموزعين والمنتجين والفلاحين والمستوردين حتى بلاصة في المغرب ما ناقصة، هذا من ناحية التموين.

فيما يخص هاذ الشي ديال الأكلات الخفيفة هذا راه خاصو (l'ONSSA[7]) كيقول لك اللي ماشي مميكل ما يمكن ليش نمشيو لو، هذا خاصنا نحلوا هذه الإشكالية، إذا بقينا كنديوها غير في المهيكل وما نديوهاش في غير المهيكل راه ما.. غادي يبقى غير المهيكل غير مميكل إلى الأبد، هذه خاصها إشكالية هذه متفق معكم، خاصنا نلقاو لها الحل في إطار تحسيس هاذ المواطنين اللي كيقومو بهذه العمليات ولا هاذ المقاولين غير المهيكلين تقريبا كلهم.

شكرا.

[7] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

إذا كان النموذج التنموي هو انتفاضة شعبية ملكية لتغيير الرؤية، الرؤية المستقبلية والعيش السليم والرغيد لمغربنا الحبيب، فأظن سوف لن تستثنى الأسواق والعقلية الإنسانية التي تتعامل مع المواد الغذائية، فأظن أنني قصدت النموذج التنموي الذي سيغير النظرة المستقبلية للبلاد، مع تشجيعاتي واعتزازي بلجان المراقبة والسلطات الإقليمية والمحلية في كل جهة من جهات المملكة الحبيبة، فأظن أن مع هذه الوضعية نتمنى أن تكون حراسة وإضافة المجهودات، سيما ونحن نعيش وضعا استثنائيا وبائيا، فلكي لا تتفاقم العدوى ونحن على وشك توديعها إن شاء الله الرحمن الرحيم، فأتمنى أن تزداد العناية والمراقبة حتى من تسول له نفسه الغش أو التدليس أو أشياء أخرى، يجب أن نراقبه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والسيد الوزير في حدود أقل من 10 ثواني إلى عندو تعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

أنا متفق معكم، هاذ المراقبة خاصها تكون، ولكن أنا أظن بأنه النموذج التنموي فيه هاذ نبدلو العقلية ديالنا باش نزيدو للقدام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه "ضعف الإجراءات الوقائية والاحترازية ضد الفيضانات".

الكلمة لحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارون،

رغم المجهودات المبذولة مازالت إشكالية الوقاية من الفيضانات مطروحة بحدة، خاصة في بعض الجهات.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول ما يلي:

ما هي الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذونها للحد من هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

حاليا، يعني منذ التحيين ديال 2016 عندنا تقريبا 1000 موقع مجرد معرض للفيضانات، هاذ الشي كان تدار مع القطاعات المعنية، خاصة الداخلية والفلاحة وإعداد التراب الوطني والأحواض المائية والمياه والغابات.

بالطبع، هاذ المخطط ضروري لاستهداف التدخلات، كانت هناك إجراءات الحماية تتجلى في تهيئة الأودية وإنجاز السدود، هاذي كلفت تقريبا واحد 10 المليار ديال الدرهم اللي همت 250 موقع في الدار البيضاء، طنجة، المحمدية، وجدة، أكادير، كذلك الحسيمة، كليم وجرادة، سيدي إفني، أزيلال، خنيفرة، طانطان، العيون، السمارة.

كاين واحد العدد ديال التدابير الوقائية تهم الرفع من فعالية أنظمة الإنذار المبكر، وهنا تيجي الدور الهام اللي تتلعبو المديرية العامة للأرصاد الجوية، اللي بطبيعة الحال قامت بالعصرنة ديال واحد العدد ديال التجهيزات ديالها بمبالغ مالية مهمة جدا، ثم كاين بطبيعة الحال كل سنة تتكون إجراءات استباقية تتعلق بالسنة الهيدرولوجية باش نخليو واحد الطريف من السدود بطبيعة الحال اللي يمكن لو يستوعب المياه ديال الفيضانات.

ثم كاين بطبيعة الحال، وهذا الأمر اللي خاص تدخل فيه حتى الجماعات الترابية وإعداد التراب والتعمير، هو اللي متعلق بالمناطق المعرضة للفيضانات، كاين واحد المنظومة (c'est un Atlas) وهذا اللي خاص بطبيعة الحال يتخاذ بعين الاعتبار، لتفادي أن تكون هناك يعني بناءات إما مرخص بها أو بناءات عشوائية في هذه المناطق.

واحنا تنعتمدو الآن لأن هذا واحد العمل تشاركي، كذلك على التمويل من الصندوق الوطني للحد من الكوارث الطبيعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

كما جاء على اللسان ديالكم أنه كاين واحد المجهود كبير جدا اللي في

الحقيقة اشتغلت عليه الوزارة والأطر ديالها وتنشكرهم بزاف، إلا أنه، السيد الوزير، احنا دائما تنطمحو لشي حاجة اللي أكثر من هاذ الشي اللي تدار، لأنه تتعرفو خصوصا المناطق اللي دياولنا اللي جات في مناطق جبلية، تتعرفو بأن الفيضانات تتخلي واحد الكوارث حقيقية في مجموعة ديال الدواوير ومجموعة ديال الأودية إلى غير ذلك من هذا، وخصوصا الطرق الوطنية، وتتعرفو المشكل اللي تعيشه دابا الطرق الوطنية ديال "تيشكا"، ما نرجعوش لها راكم هضرتو عليها، السيد الوزير.

وأنا تنطلب منكم، السيد الوزير، أنه في الحقيقة هذاك الشراكة اللي هضرت عليها هو الحل الأنجع ما بين الوزارة وما بين الجماعات، واحنا في 2014 درنا واحد الشراكة مع الإخوان ديال الماء، وانتوما، السيد وزير، دخلتو عدة مرات عند المديرية ديال الماء فيما يخص ذيك الشراكة اللي تتربط مدينة ورزازات بهذاك الحيط الوقائي ديال جنبات ديال الواد ديال ورزازات، واللي غادي يحل لنا واحد المعضلة ديال الصرف الصحي، لأنه غادي يكون هابط على المدينة وغادي يحلنا إشكالية فيه، في حين أنه اليوم كنعيشو عدة إشكاليات ومجموعة ديال الأحياء منهم واحد الحي ديال "تاصوماعت" اللي في الحقيقة عندنا إشكاليات كبيرة، وأنا ترجيتك، السيد الوزير، أنكم تدخلو، شكرا، وتدخلتو ولكن رغم ذلك مازال الإشكالية.

اضطريت أنني نقولها علانية على الله هاذ الناس ديال المديرية يسمعونا هاذ النوبة، لأن هاذ الحيط الوقائي في 2014 دخل للديور ديال الناس، إذا تدار غادي نديرو واحد (la corniche) اللي كنهضرو عليها واللي كاين الحلم ديال الناس ديال ورزازات كلها واللي من 2014 وهو متعثر على إثر هذا الحائط الوقائي، واحنا عدة شركاء اللي كاينين في هذه الاتفاقية.

كنتمنى منك، السيد الوزير، أنه بكل صراحة أنكم في هاذ آخر الولاية أنهم على الأقل هذه الاتفاقيات تخرج للوجود وتعملو عليها بواحد الشكل اللي يحل لنا هذه الإشكاليات.

ثانيا، انتوما تتعرفو هذه القضية ديال الفيضانات اللي هضرت عليها والمشكل ديال النقل اللي كيكون في هذه الطرقات اللي كتعيش هذه الفيضانات.

كنتمنى أنكم بكل صراحة هاذ المناطق هاذو بالخصوص حتى التنقل ديال ديك 75% أنكم تعطيوهم الحق ديالهم، لأنه كيحلو لنا واحد المعضلة ديال واحد الدواوير اللي جاو في الجبال، وهذا إشكال اللي كتعيشو كلها المنظومة ديال النقل.

كنتمنى، السيد الوزير، أنه كما اعتذرتو ذاك النهار على الإشكالية ديال "تيشكا" وأنا بغيت هذه فرصة باش أنني كنشكركم، أولا، أنكم اعترفتو بأن كاين إشكال وكاين تأخر، أنكم على الأقل تخرجو لنا هذيك الطريق اللي ما بين "آيت زينب" وتكون من عندكم الله يجازيك بخير، السيد الوزير، من ورزازات حتى لـ"آيت زينب"، كنتمنى أنكم تخرجوها السيد الوزير الله يجازيك بخير، هاذيك (double voie).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالطبع هذا التدخل فيه هذا المستوى اللي تكلمت عليه هو المستوى بطبيعة الحال ديال المواجهة ديال الفيضانات فيما يتعلق بالحد منها على مستوى الأودية والسدود، لكن هذاك الشي اللي تكلمتي عليه على الطرق، هذاك تتكلف به التجهيز عموما، ملي تيكون شي مشكل ديال الطرق.

القضية ديال الاتفاقية، السي الدريسي، أنا تأكدت، يبدو أن هذه الاتفاقية لم توقع، راه دابا هو، لم توقع، هو الاتفاقية ما تتوقعش معنى أن الشركاء مازال ما اتفقوش عليها باش توقع، إيوا دابا أنا هذه المعطيات اللي عندي..

فيما يتعلق بالقضية ديال تيشكا، صحيح أنا اعتذرت واخا أنا ماشي مسؤول بشكل مباشر على الموضوع، لأنه أنا شرحت هذه القضية ديال المقاولات للأسف الشديد، فسخنا العقدة الأولى مع المقاولة، وعاود فسخنا العقدة الثانية.

نتمنى من الله عز وجل في هذه الأشهر اللي باقية أن (les appels d'offre) أن (les marchés) ينطلقو إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "معاناة المسافرين عبر القطار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم ما يعانيه مستعملو القطارات من مسافرين، وذلك بسبب العربات المهترئة، إضافة إلى الازدحام وعدم احترام الطاقة الاستيعابية، خصوصا في ظل هذه الجائحة، ناهيك عن وضعية المرافق من مراحيض ووقوف في الخلاء دون سابق إنذار والازدحام في المحطات، خاصة خلال العطل الأسبوعية، زيادة على بعض المشاكل التي يعانيها

المواطنون بسبب التنقل بين المدن في ظل هذه الظروف الصحية، وخاصة الذين يستعملون القطار باستمرار.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة للقطع مع معاناة المسافرين عبر القطار بشكل عام وخاصة في ظل هذه الظروف الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

منذ 15 نونبر 2018، تاريخ إطلاق "البراق" من طرف جلالة الملك الله ينصرو كان 26 نونبر طلقو 2 ديال العروض العرض ديال "البراق" بين الدار البيضاء وطنجة والقطارات ديال "أطلس" التي تهم المحاور ديال فاس، الدار البيضاء ومراكش، الدار البيضاء، وهاذ العروض هاذي قدمت واحد العدد ديال المزايا للمسافرين، أولا تقليص المدة ديال السفر، كذلك ضمان مقاعد للزبناء على متن القطار، وكذلك نظام جديد مرن يعمل على الأثمنة المختلفة عوض أثمنة اللي كانت أحادية محددة.

بالطبع، مازالت هناك ربما بعض الإشكاليات في بعض الخطوط، المكتب الوطني للسكك الحديدية واصل المجهودات ديالو، هاذ السنة 2020 كانت سنة صعبة لأنه بطبيعة الحال تأثر المكتب الوطني على مستوى الجولان ديالو، ولكن كذلك تأثرو كذلك حتى مستعملي القطار، لأنه كانت واحد العدد ديال الخطوط اللي موقفة، وهاذ الشي بطبيعة الحال مرتبط بالتراخيص، مما زاد بطبيعة الحال من هاذ الإشكاليات التي، إن شاء الله، ستتجاوز من بعد هاذ المرحلة ديال الكوفيد، إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي تفضلتم بها في هذا السؤال الذي يرهق المواطنون والمواطنات، وخاصة في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة التي تمر منها بلادنا إلى جانب دول العالم بأسره.

السيد الوزير،

فلا يعقل ونحن نستحضر ما تراهن عليه بلادنا من تنمية وإقلاع اقتصادي، وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وفي إطار الدينامية التي أرادها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، من خلال الأوراش الكبرى المفتوحة التي تشهدها بلادنا، من أجل إقلاع حقيقي للرقي بهذا إلى مصاف الدول الكبرى وفي زمن العولمة والانفتاح وفي زمن كذلك السرعة، ومازلنا نتحدث على بعض المشاكل البسيطة والمتمثلة في جودة الخدمات، وما أدراك ما جودة الخدمات بالمرافق في القطارات، والتي لا تتطلب عصا سحرية، بل فقط إرادة حقيقية من قبل الوزارة لإصلاح وتحسين الخدمات المقدمة والعناية بالمواطنين والمواطنات واحترام المواعيد والوقت المحدد ضمن لائحة المحطات.

السيد الوزير،

لا نفهم، حيث يتساءل المواطنون وخاصة مستعملي القطارات حول السماح لهم بركوب القطارات من بعض المدن في ظل هذه الجائحة، ولكن يجدون مشاكل كبرى عند النزول، وخاصة في محطة مدينة الدار البيضاء وطنجة، مثلا تنلاحظو بعض السكان ديال مدينة القنيطرة مثلا غادي يتجه للرباط من أجل وصفة طبية أو لا زيارة عائلية تيدخل بسهولة وتيتصادف مع القطارات التي تتجي من مدن طويلة، مللي تيوصل للرباط مثلا تيخصو رخصة، ما عندوش رخصة هو، إذن تيفتح واحد الإشكال ديال.. وهناك الكثير من المشاكل اللي تتطرح هنا، إذن كان خاص تتخاذ واحد التدابير يعني محترمة.

السيد الوزير،

احنا تنعرفو المرافق العمومية فهي تكون في خدمة المواطن، ولكن احنا نجد العكس، مثلا إلى جينا لبعض الجماعات اللي عندها نسبة السكان كثيرة أكثر من 70.000 مثلا ما تنلقاوش فيها القطار، فيها محطة مجهزة ولكن ما تيوقفش فيها القطار بالنسبة للمثال "سيدي الطيبي"، تنلقاو تيوقف في "سيدي يحيى" ومدن صغار "بوقنادل"، وهاذي تنقولو للمواطنين سير أسيدي حتى للقنيطرة وعاد ركب فوسائل خاصة وسير لـ"سيدي الطيبي" والعكس كذلك، سير حتى لسلا وعاود رجع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ القضية ديال الجائحة، بطبيعة الحال أكيد أثرت على الخدمات ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية، هاذ القضية ديال الترخيص للتنقل بين المدن ليست مسؤولية المكتب الوطني للسكك الحديدية، هاذي مسؤولية

السلطات المحلية.

وعلى كل حال هو المكتب الوطني تيعلم المرتفقين بأنه راه هو ليس مسؤولا على هذا، إلى مكانش عندك الترخيص راه ما تيمكن لكش تنتقل من مدينة لمدينة، وهذا تيعرفوه المواطنين وهذا خلق بطبيعة الحال واحد العدد ديال الإشكالات.

هاذ القضية ديال بعض المحطات في بعض الخطوط، صحيح هذه تطرح إشكالا، لأنه الآن كاين واحد التوليفة جديدة فيما يتعلق بالخطوط الطويلة اللي تكلمت عليها واللي يفترض أنه خاص تكون واحد العدد ديال المحطات تجمع لهذه الخطوط، لأن دابا بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية ما يمكن لوش يدير واحد العدد ديال القطارات في محطات اللي ما تيكونش فيها بطبيعة الطلب كثير، لأن هذا يرهق الميزانية ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية وكيدخلو بطبيعة الحال في واحد الإشكاليات ديال الاستغلال.

احنا تنقولو أن هذه المرحلة اللي جات من بعد "البراق" و"أطلس" غادي يوقع واحد التوجه جديد نحو ضبط واحد العدد ديال الخطوط اللي غادي يكونو فيها بحال اللي تيدار في جميع دول العالم محطات تجميعية، من بعد بحال هذه القضية ربما تدار غير في واحد العدد ديال الجهات وكذا لأن هذا غادي يكون واحد الحل بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية وبالنسبة للمرتفقين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الثالث وموضوعه "تطوير قطاع الموانئ والملاحة البحرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

من المؤكد أن بلادنا حققت تراكمات مهمة في السياسة الميناءية، خاصة مع هذه المشاريع الكبرى ديال طنجة المتوسط، الميناء الكبير للناظور، ميناء الداخلة المتوسطي، اللي هي خلقت كسرت واحد الاحتكار اللي كان عند دول الشمال خاصة إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، كذلك كاين تطوير ديال الأنشطة البحرية التقليدية، مجالات جديدة واعدة.

سؤالنا هو، السيد الوزير، كيف ترون الواقع اليوم وهو الآفاق ديال بلادنا في هذا المجال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

اللي مهم بالنسبة لهذه القضية ديال الموانئ أنه كاين تصور، كاينة استراتيجية هي اللي خلاتنا بطبيعة الحال أنه هاذ المجال ديال الموانئ الآن تقريبا حقق واحد الطفرة نوعية، واللي مكنت بلادنا أنها تدخل يعني إذا بغينا نقولو في (Top 20) ديال الربط البحري على المستوى العالمي، بفضل الميناء ديال "طنجة المتوسط"، واللي غادي ينضاف له إن شاء الله الميناء ديال "الناظور غرب المتوسط" ومستقبلا إن شاء الله الميناء ديال الداخلة، وهذا كله غادي يعزز من هذا المؤشر ديال الربط البحري.

المشاريع اللي تنجزت اللي هي إما بناء موانئ جديدة كالميناء ديال آسفي الجديد اللي هو ميناء معدني، ولا الميناء ديال "طنجة المتوسط" ولا إعادة تأهيل موانئ أخرى بحال الميناء ديال "طنجة المدينة" باش يولي ميناء سياحي، هاذي كلفت تقريبا 24 مليار ديال الدرهم، واحنا الآن بصدد إنجاز مشاريع أخرى هي اللي تنجز الآن تقريبا 17 مليار ديال الدرهم، وفيها أساسا الميناء ديال الناظور وفيها واحد العدد ديال التوسيعات، منها توسعة الميناء الدار البيضاء، أنت تتعرف بأن الحاجز ديال الدار البيضاء بوحدو التوسعة ديالو غادي تكلفنا مليار ديال الدرهم.

كذلك، هناك مشاريع اللي غادي يتم الإطلاق ديالها اللي تقدر الكلفة ديالها بـ 27 مليار ديال الدرهم اللي فيها الميناء ديال "الداخلة الأطلسي" أساسا وواحد العدد ديال الإصلاحات اللي غادي تهم واحد العدد ديال الموانئ الأخرى.

على مستوى الموانئ، خاصة أننا عندنا الآن 14 ميناء اللي هو مفتوح على التجارة الدولية، ما عندناش إشكال، باقي عندنا إشكال في خطوط الربط البحري، خاصة على مستوى إشراك الرأس المال المغربي في هذه المجالات، وخاصة فيما يتعلق بالعملية ديال "مرحبا"، لأن العملية ديال "مرحبا" هي عملية كبيرة جدا، احنا تنديروها مناصفة مع الجارة الشمالية، لكن بطبيعة الحال مازال ما عندناش شركات قوية جدا اللي يمكن لها بطبيعة الحال في نفس الوقت تدير الناظور- إسبانيا ولا تدير الناظور- فرنسا، ولا تدير طرفاية- جزر الكناري، وهذا مازال الاشتغال عليه، ونحن نشتغل على أن يكون فيه تصور عملي إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، التشخيص هو حقيقي، ولكن التقدير والتقييم ديال واقع بلادنا في هذا المجال لا يمكن إلا أن نعتز به في حقيقة الأمر.

صحيح، أن النقائص قائمة، ولكن ما أنجز على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط لوحده هو إنجاز كبير، الذي سيعيد للبحر الأبيض المتوسط دوره التاريخي في الاقتصاديات ديال المنطقة، وهذا دور كبير ديال المغرب، واللي غادي بالأساس تنمية المناطق الشمالية، وهذا هدف أساسي كبير، وفي نفس الآن عندنا مدينتين محتلتين في الشمال، اللي هاذ التنمية ديال الموانئ وهاذ التنمية ديال المنطقة ديال الشمال ستكون المدخل الطبيعي لتحرير المدينتين السليبتين من هذا الاحتلال الإسباني.

كذلك، اليوم الموانئ المغربية أصبحت جزء من المسارات الدولية للتجارة البحرية، وهذا يؤكد نجاعة التوجهات ديال صاحب الجلالة في هذا المجال والحكومات المتعاقبة.

كذلك، اليوم ميناء الداخلة الأطلسي هذا مدخل حقيقي للدور الكبير ديال بلادنا مع إفريقيا والتوجه الإفريقي لبلادنا من خلال كل المشاريع وكل الإجراءات وكل القرارات السياسية اللي أخذتها بلادنا لتعزيز هذا التوجه، لكن ينقصنا أن ننفتح مثلا، ما نبقاوش منغلقين في الأنشطة البحرية التقليدية.

صحيح كاين بدايات مشجعة اللي خاصنا الأحياء البحرية، كذلك صناعة السفن، المنتجات البيولوجية اللي عندها قيمة مضافة، وكذلك كاين إمكانات اللي خاصنا ننفتحو عليها متعلقة بالطاقة البحرية اللي عندها مجموعة، سواء النفط، سواء الغاز، سواء الطاقات المتجددة، وبالتالي عندنا إمكانيات بحرية حقيقية اللي بلادنا منطلقة، خاصة اليوم مع المشروع النموذج التنموي الجديد اللي كيفتح آفاقا أخرى في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ما تبقى من الثواني في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك، هو في هذا المجال ديال الموانئ، بكل صدق ذاك الشي اللي دارتو المملكة المغربية لا أعتقد أن كاينة شي دولة في الجوار استطاعت تديرو، لأنه هاذ الشي فيه ملايير ديال الدراهم، غاية ما هنالك أننا محتاجين أن القطاع الخاص في المجال ديال الربط باش تكون عندنا شركات قوية خاص لابد من شوية ديال الزعامة ويكونو الشركات مجمعة، شركات كبيرة باش يمكن لنا ننفتحو.

احنا سدينا هذا الباب ديال النقل الساحلي ما بين الموانئ ما فتحناهش للعالم هذا خاص بالشركات المغربية، لكن المجال الآخر خاصو واحد الشوية ديال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "فك العزلة وحل معضلة بعض الطرق بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لشهب:

السيد الوزير،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

اليوم جيت باش نتكلم معك بالحرقة ديال ولد العالم القروي، العالم القروي أصبح معزولا على باقي العالم الحضري، بمعنى آخر، أنتم السيد الوزير على ما أعتقد تخليتم على البرامج السابقة ديال الحكومات السابقة، وخصوصا البرنامج الثاني للطرق بالعالم القروي.

هنا، الله يكثر خيرك، السيد الوزير، نسائلكم: ما هما الإجراءات..؟ ومن خلال هاذ السؤال اللي غتجوبنا هو غتنور الرأي العالم القروي، واش تخليتو على هاذ الطرق ديال العالم القروي؟ وهوما يشوفو واش غيبقاو يبحثو على اختصاصيين آخرين، لأن الاختصاص ديال الوزارة ديالكم على ما أعتقد كاين المجلس الإقليمي عندو الاختصاص، ولكن الميزانية ديالو محدودة، لأن تتحكم فيها وزارة الداخلية، تتعطي واحد المبلغ معين، كذلك الجماعة اختصاصات مشتركة خاصها تديرها مع الجهة المختصة.

المجالس الإقليمية تيتهربو وانتوما تترفضو نهائيا باش تديرو شي شراكة مع الجماعة في الطرق القروية ما نهضرش على طرق أخرى.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هما الإجراءات والتدابير اللي غتاخذوها في هاذ نهاية الولاية ديالكم على الأقل تخلي واحد الأمل للمواطنين ديال العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار،

أنت قلتي ليا غتكلم بالحرقة ديال العالم القروي، أنا تنجاوبك بالحرقة ديال ابن العالم القروي، مزيان أنا ولد العالم القروي.

دابا غير نوضح لك واحد المسألة واحنا ما وقفناش، راه السيد وزير الداخلية الآن السيد الوزير المنتدب كان تيتكلم على برنامج تقليص الفوارق المجالية والترابية اللي فيه 36 مليار ديال الدرهم ديال الطرق، إذن الحكومة مازال تتشتغل على هذا الموضوع هذا، وهاذ البرنامج مرة أخرى اللي فيه هاذ المحور ديال الطرق القروية أكبر محور، يعني المحاور الأخرى لا ديال المدارس كلها يعني تقريبا بقات 15 مليار لهاذ الشي كله، والطرق ما بين 35 حتى 36 مليار ديال الدرهم، وهاذي، السيد المستشار، أنت عارف هاذ القضية تدارت بطريقة تشاركية، يعني أن البرمجة ديال الطرق تتم على المستوى الإقليمي والجهوي، واحنا واخا عاطين 8 مليار ديال الدرهم كوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، لكن نحن ننضبط لهذه البرمجة، لأن هاذي داخلة فيها الجهات وداخلة فيها بطبيعة الحال المنتخبين.

فيما يتعلق بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية 97% ديال نسبة الإنجاز، اللي أشنو اللي بقى؟ بقات بعض الجماعات الترابية اللي ما استطعتش تؤدي، واللي احنا كوزارة التجهيز والنقل تنتسالهم 750 مليون ديال الدرهم، ومع ذلك واحد العدد الصفقات اللي تدارت واللي كانت الأشغال فيها فاتت 50% خلينها واخذينها احنا على العاتق ديالنا مع أننا عندنا شركاء آخرين، مع العلم أن هاذ البرنامج الثاني للطرق القروية راه وزارة التجهيز تمولو بحدود 85% والجماعات الترابية في حدود 15%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم وعلى.. تنقولو احنا بواحد اللغة ديال العالم القروي، سير للجهة الأخرى ودرق علي وجهك باش.. بدل ساعة بساعة أخرى، بمعنى نبداو الولاية ديال 6 سنوات والأمور واقفة، ولكن دابا نبنيو الأمل ديال المواطنين ديال العالم القروي على البرنامج ديال الفوارق الاجتماعية، صحيح، ولكن انتوما اللي عندكم الاختصاص غيبتو، يمكن حاضرين على مستوى ديال الاجتماعات ولا التنسيق، ولكن في الانجاز أنتم اللي ذوي الاختصاص، لأن ما واقع دابا في البرامج اللي غتدار أنا تنخاف، أنا شخصيا أتخوف من هاذيك المشاريع كيفاش غتدار، لأن المشاريع صحيح كاينة دابا القيل والقال الهضرة، ولكن حتى هاذ المشروع غنتماو إن شاء الله الجهة المسؤولة حتى هو ينطلق بسرعة.

كذلك، بغيت غير نأكد، السيد الوزير، الله يكثر خيركم كما قلتم لأنكم انتوما الجماعة تتسالوها ديون، الجماعات راه ما عندها منين يخلصو، وراه انتوما الاختصاص ديالكم، راه تيخصكم على الأقل تبحثو على واحد البرنامج واحد آخر ثالث، بما أنكم كملتو هذوك، وأنا أعتقد ما كملتوش ولكن ما عنديش أرقام، على الأقل واحد البرنامج ثالث اللي كون تخليوه باش على الأقل ملي تجي حكومة أخرى نتماو إن شاء الله الحكومة اللي تكون عاود منسجمة، احنا لا أقصي أحد من هذا الوطن، تكون غير منسجمة وتكون متفاهمة على الأقل يصيبو غير باش يبداو، دابا احنا تسالي الولاية ما كاين برامج ما كاين.. كاين غير التسويف، سنعمل، سنعمل، سنعمل، سنعمل، سنعمل هذا هو اللي اكتشفنا التجربة ديالي أنا كمستشار كانت مهمة جدا، ولكن نتمنى البلاد تتبدل والعقلية ديال الحكومة بحال هاذ الحكومة اللي دوزنا تتبدل.

وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

راه غير خليك من مشكلتك مع الحكومة، دابا أنا اعطيتك أرقام دابا واش أنت مشرع، السيد المستشار، وما عارفش الاختصاصات؟ واش وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك غتدخل في اختصاصات الجهة؟ راه السيد المستشار كان تيهضر على الجهة، الجهة عندها اختصاص ديالها، واش وزارة التجهيز غتدخل في اختصاصات وزارة الفلاحة اللي تدير المسالك القروية؟ واش أنا تنقولك عندنا برنامج تقليص الفوارق المجالية هو جاري جاري راه احنا خدامين فيه، وتنتقول اللي سوف سوف؟ راه احنا جاريين، راه احنا خدامين فيه، وشكون تيبرمجو؟ راه تتبرمجو أنت، السيد المستشار، انتوما المنتخبين تتبرمجوه، هاذ الكلام خاصك تقولو في الجهة وتقولو في الإقليم.

وزارة التجهيز راه حاطة 8 مليار ديال الدرهم، واحنا تنديرو الطرق المصنفة وطرق القرب، لكن فيما يتعلق بالجماعات الترابية اللي عندنا معها اتفاقيات، راه احنا عندنا مئات الاتفاقيات مع الجماعات، جميع الجهات عندنا معها اتفاقيات، ولكن هذيك اتفاقيات الشراكة تتطلب منا احنا ندير ذاكشي، لكن ما يمكنش احنا نمشيو نفرضو عليها نفسنا ونقولو.

الاختصاص مفصل، السيد المستشار، قضية الحكومة ماشي مشكل لأن المعارضة على كل حال يمكن لك تديرها، كاين المعارضة اللي قابطة فيها أمور ثابتة ومؤكدة وكذا وكذا.. راه 36 مليار درهم، السيد المستشار، وهاذي خاصك تفتخر فيها لبلادك ماشي للحكومة احنا ديالنا، خاصك تفتخر بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

انتهى الوقت.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "مشاريع تأهيل وتطوير البنية الطرقية لجهة فاس- مكناس".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين عبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

وقعت الوزارة ديالكم عدة اتفاقيات شراكة مع جهة فاس- مكناس، بقيمة مالية جد مهمة، من أجل تأهيل عدة محاور طرقية، بهدف تقليص الفوارق المجالية والاستجابة لتطلعات الساكنة المحلية وبناء مناخ تنافسي مجالي لجذب الاستثمارات، شملت هذه المشاريع بعض الأقاليم دون أخرى كتازة وبولمان ومولاي يعقوب، رغم أنها تعرف هشاشة كبيرة وفي حاجة ماسة إلى التنمية.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لدعم أقاليم تازة، بولمان، مولاي يعقوب بجهة فاس- مكناس، في إطار مقاربة العدالة المجالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا نموذج، هو البرنامج اللي تكلم عليه السيد المستشار، هاذ البرنامج لعلمكم السادة المستشارين، هذا تدار مع الجهة ديال فاس- مكناس، ونحن شاكرين لهم لأن هوما خدمو باش يكون عندهم هاذ البرنامج..

معذرة، هذا نموذج على البرامج هذا برنامج التنمية الجهوية اللي خدمت عليه الجهة مشكورة، واللي وقعناه اللي فيه فيما يتعلق بالمجال ديال الطرق 2.4 مليار ديال الدرهم، احنا وزارة التجهيز والنقل عندنا فيه تقريبا 1.4 مليار ديال الدرهم، وهذا كله احنا اللي غنديروه لأن في إطار الاتفاقيات، الإشراف على هاذ البرامج، هذا اللي تكلمت عليه، كاين الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين فاس وتاونات، وهذا كان مطلب بطبيعة الحال للجهة اللي غتمولو الوزارة في حدود 985 مليون ديال الدرهم، إذن تقريبا واحد المليار، واللي تيهم إقليمي فاس وتاونات.

كاين الاتفاقية الثانية اللي تتهم عمالة مكناس، الاتفاقية الثالثة تتهم إقليم صفرو وإفران، الاتفاقية الرابعة تتهم إقليم ديال صفرو، الاتفاقية الخامسة تتهم إقليم الحاجب، الاتفاقية السادسة تتهم إقليم صفرو، غير نقول لك السيد المستشار إلى ما كانش في العلم ديالك كاين دابا 4 اتفاقيات خاصة توجدات في إطار هاذ البرنامج اللي تتهم إفران وتتهم بولمان ومولاي يعقوب وتازة، فيها تقريبا واحد العدد ديال الطرق، إلى بغيتي نعطيك غير بالنسبة لبولمان توسيع وتقوية الطريق الجهوية 707، الطريق الإقليمية 7235، الطريق الإقليمية 5106.

بالنسبة لتازة: تقوية الطريق الإقليمية 5416، بناء قارعة الطريق 5402؛

وكذلك بالنسبة لمولاي يعقوب: الطريق الجهوية 501، الطريق الإقليمية 5003، الطريق الإقليمية 5309 وتثنية ديال واحد العدد ديال المداخل.

ناهيك على أنه كاين هاذ الشي دابا اللي كاين في البرنامج، لكن ما بين 2016 و2020، قادينا تقريبا واحد 2545 كيلومتر و31 منشأة فنية بمبلغ ديال 1.7 مليار ديال الدرهم، والمشاريع اللي قيد الإنجاز بلا هاذ البرنامج اللي تكلمت عليه، لأن هذا برنامج تيجمعنا مع الجهة، عندنا 661 كيلومتر، 13 منشأة فنية، 912 مليون ديال الدرهم، والمشاريع اللي احنا مبرمجينها فيها 341 كيلومتر، 19 منشأة فنية بمبلغ 300..

إذن بالنسبة للوزارة كاين ذاكشي اللي تتدخل فيه مباشرة، وكاين ذاكشي اللي فيه البرنامج، وهذا واحد النوع من الشراكة اللي هو شراكة جيدة جدا، لأن في ذاك الوقت الجهة تعتمد على الوزارة، باعتبارها وزارة ديال الاختصاص كما قال السيد المستشار السابق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين عبادي:

شكرا لكم، السيد الوزير، على المعطيات اللي قدمتوا لنا، ولابد أن ننوه بهذه اتفاقيات الشراكة اللي وقعتوها مع جهة فاس- مكناس، وربما هي اللي في إطار عقد برنامج التنمية ديال هاذ الجهة وكان هو البرنامج الأول، بطبيعة الحال بهدف تأهيل وتقوية المحاور الإستراتيجية، وهنا غنكتفي بالأهمية ديال الطريق اللي كان تيتعرف بـ"طريق الموت" ما بين تاونات وفاس على مسافة 72 كيلومتر، هذا غادي تكون بطبيعة الحال إنجاز كبير وكذلك تثنية الطريق ما بين إيموزار وإفران اللي غيعطي دفعة قوية للسياحة بهذه الجهة، دون أن ننسى بطبيعة الحال تقوية الطريق الرابطة ما بين صفرو ورباط الخير عبر بويبلان، وهاذي كانت فيه حاجة ماسة، وهذا محور

كذلك موازي لمحور إفران وغينقص الضغط عليها.

عندنا بعض الملاحظات، هو أن هاذ البرنامج هذا يعني محدد من حيث المدة الزمنية 2020-2022، تنطلبو باش يتم التسريع ديال الإنجاز وإخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود.

وعندنا كذلك ملاحظة أخرى بخصوص تثليث الطريق الرابطة بين "سيدي خيار" و"إيموزار" كانت في واحد الحالة متهالكة، الآن هناك تثليث لكنها زادت الحوادث، لهذا تنطلبو منكم باش يتم التعديل وأنها تكون التثنية من أجل اجتناب حوادث مميتة اللي تتكون فيها أسبوعيا، آخر أسبوع فيها 4 ديال الوفيات في هذا الطريق هذا، تنطلبو منكم باش تكون التثنية عوض التثليث.

شكرا لكم، بطبيعة الحال هاذ الشراكات هي شراكات فعالة مع جهات، مع منتخبين اللي عندهم سياسة القرب وعندهم تواصل وعندهم إطلاع على المشاكل اللي تتكون داخل الأقاليم ولا داخل الجهات، فهنا لابد أن نشكركم على هذه الاتفاقيات المبرمجة، والتي وقعت ما بين جهة فاس- مكناس ووزارتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى كان عندو تعقيب في حدود ما تبقى من ثواني.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا، هو إن شاء الله ما غيطرحش مشكل، لأن كاين واحد العدد ديال المشاريع اللي الدراسة ديالها موجودة تقريبا، عندنا هاذي ديال فاس- تاونات بطبيعة الحال، لأن محور كبير فيه 74 كيلومتر وفيه واحد العدد ديال منشآت فنية، هذا احنا عوالين إن شاء الله قبل نهاية هاذ السنة هاذي تكون الدراسات، وتنطلق في ذاك الوقت بطبيعة الحال تيبقى إذا كانت توفرت الاعتمادات لهاذ الجهة هاذ الشي يمكن له يتدار.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

شكرا، شكرا، شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه "البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي للفترة 2020-2027".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تم إعداد برنامجا وطنيا للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة ما بين 2020 و2027، بكلفة إجمالية تقدر تقريبا بـ 115 مليار درهم، وكان الهدف من هاذ البرنامج هو ضمان الأمن المائي على المستوى القصير والمتوسط.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن تقدم أشغال هذا البرنامج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بحال اللي تفضلت إذن كان هاذ البرنامج اللي كان طلقو سيدنا الله ينصرو في يناير 2020، فيه واحد العدد ديال المحاور تكلمت عليها، انعقدو جوج ديال الاجتماعات ديال لجنة القيادة اللي تيترأسها السيد رئيس الحكومة بحضور السادة الوزراء المعنيين، فيما يتعلق يعني بالتزويد، فيما يتعلق بتعبئة المياه، أولا احنا في هاذ السنة حيث كانت هي السنة الأولى بطبيعة الحال ونظرا للأهمية ديال هاذ البرنامج تم إبرام صفقات ديال 5 السدود كبرى اللي غتكلفنا تقريبا 8 مليار ديال درهم، وواحد السعة وواحد الحقينة إضافية اللي غادي تضاف إن شاء الله اللي فيها 2.3 المليار الأمتار المكعبة.

السيد المستشار،

دابا عندنا 19 مليار وعندنا 14 سد كبير تيتبناو، وعندنا هاذو اللي طلقنا الصفقات ديالهم غيزيدونا 2.3 المليار، "كدية الكرنة" سيدي قاسم، "بني عزيمان" الدريوش، "الرتبة" في إقليم تاونات، تعلية "سد مُحَمَّد الخامس" في إقليم تاوريرت، والتعلية ديال "سد المختار السوسي" بإقليم تارودانت، وهاذي كلها إن شاء الله راه احنا عاطين الانطلاقة ديالها راه خدامة.

في 2021 غادي نطلقو إن شاء الله طلبات العروض لإنجاز 5 سدود كبرى، الكلفة ديال 6 مليار ديال الدرهم واللي غيتزاد فيها تقريبا واحد 600 مليون ديال الأمتار مكعبة، هي السد ديال "واد الاخضر" على "واد الاخضر" في أزيلال، و"تاكزيرت" بني ملال، وسد "تامري" بعمالة أكادير إداوتنان، و"خنك كرو" إقليم فكيك، وغادي نعليو إن شاء الله السد "إيمفوت" بسطات، هذا السد "إيمفوت" كان قديم جدا هو (c'est un barrage de régulation) لكن غادي نعليوه إن شاء الله باش نعطيو الإمكانية لـ..

ثم بطبيعة الحال في الاجتماع الثاني للجنة القيادة، دخلنا المشروع ديال محطة التحلية ديال الدار البيضاء، فكان عندنا فيه نقاش طويل على القدرة

ديالو الاستيعابية، الطاقة ديالو، معذرة، الآن غنديرو فيه 300 مليون أمتار مكعبة غنبداو بـ 200 وغنكملو بـ 100 اللي غيكلف تقريبا 10 مليار ديال الدرهم، وفي نفس الوقت انطلقت جميع اللجن الموضوعاتية، خاصة اللجن ديال السدود الصغرى اللي غتولي البرمجة ديالها قاعدية على مستوى الجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

فيما يخص هاذ الموضوع ديال تعبئة المياه، ما غادي ننكر العمل اللي تنجز في المغرب منذ سنين فيما يخص تعبئة المياه وبناء السدود، ما غينكرو إلا جاحد.

إذن المغرب دار واحد المجهود كبير جدا فيما يخص تعبئة المياه، وباقي هاذ المجهود مستمر كان توقف واحد الشوية في 97 في التسعينات، ولكن الآن انطلق هاذ البرنامج لأن سياسة بناء السدود مسألة أساسية بالنسبة لبلادنا.

إذن هاذ الجانب، السيد الوزير، متفقين فيه، كاين مجهود كبير جدا.

أنا تنتكلم على إيصال الماء فيما يخص الماء الشروب، الماء الشروب فيه إشكال، حتى هو فيه مجهود، لأن إلى شفنا المجهود اللي تدار في المغرب من (PAGER[8]) للآن، عدد الدواوير اللي وصلهم الماء الصالح للشرب، عدد الدواوير اللي ماكنش عندها وعاد اللي عندنا الآن راه تدار واحد المجهود كبير وكبير جدا على المستوى الوطني اللي نفتخرو به أمام العالم فيما يخص هاذ الموضوع ديال إيصال الماء وإيصال الكهرباء.

ولكن، الآن كاين بعض الإشكاليات اللي خاصنا شوية نقعدو شوية للأرض ونصاوبوهم، غنعطيكم مثل، نعطيكم مثال ديال المدينة اللي تنعرفها كبرت فيها وتنعرفها، فيها 50 ألف ديال الناس "آيت وربر"، فيها 50 ألف ديال الناس، جماعة حضرية إيبه، ولكن جا واحد العدد ديال الدواور اللي دايرين بها اللي ما عندهمش الماء، الجماعة بالرغم من الإمكانيات البسيطة اللي عندها تدير مجهود باش تعمل.. لاحقاش (l'ONEP[9]) ما عندهاش تدير هي الميزانية باش توصل القنوات للسكان.

كذلك، في إطار البرنامج ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان مجهود مشكور عليه حتى هي تدير التمويلات باش توصل القنوات للسكان، ولكن المشكل، السيد الوزير، هو أنه عندما تنوصلو السكان تيكون الماء في القنوات، تيكون مشكل الربط، ما يمكنشاي المواطن في دوار تطلب له دار وتتسوى مليون فرانك وتطلب له (l'ONEP) مليون ونصف باش يدخل الماء، لا يمكن هاذ الشي يدخل للدماغ، وراه اخذيت معركة في السبعينات 97 في هاذ الموضوع راه كان ذيك (la taxe riveraine) راه كانت مدوبلة، ونقصوها ولكن بضغط البرلمان تنقصت.

أما، السيد الوزير، اللي تنطلب منكم هو أنه تشوف فحال هاذ الناس يدير بحال (l'ONEE) نوصلو الماء، الماء دروك ما استافد حتى حد، ها القناة فيها الماء، المواطن ما مدخلش الماء، الاستثمارات تدارو، إذن هذا إشكالية كبيرة جدا إذن فيما يخص التشريع، فيما يخص الحكامة.

نتمناو، السيد الوزير، على أنهم تدخلو انتوما في هاذ الموضوع باش المواطن إلى وصلتو القنوات، دارت الجماعة مجهود أو (l'INDH) مجهود، نسهلو الأمور للمواطن باش يبرونشي الماء ما طلبوليهش مسائل اللي هي لا يمكن، ما يمكن لوش المواطن في هاذوك الدواور فين ما مشيتي تطلب له مليون جوج ملايين باش يدخل الماء، هذا في الواقع ماشي منطقي، وخاصنا نحلوه، خاصكم انتوما تحلو هاذ المشكل، السيد الوزير، وغدير واحد الخير كبير في المواطنين في هاذ الموضوع ديال الإيصالات الفردية للمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو، السيد المستشار، هاذ الشي حيث هاذ الموضوع كان مطروح، دابا علاش في البرنامج 20-27 ولينا تنتكلمو على التعميم ماشي التعميم بالطريقة القديمة ديال السقاية (la borne fontaine)، دابا تنتكلمو على.. إذن غادي تكون عندو حكامة جديدة، لأن هذا راه خصصنا له احنايا أكثر من 35 مليار ديال الدرهم على مدى ديال 7 سنوات.

هو احنا جمعنا فيه كاع المتدخلين المكتب الوطني، (l'INDH) الداخلية، وزارة التجهيز، وزارة الفلاحة، باش نلقاو لو حل لأنه في المستقبل مع التغيرات المناخية لم يعد ممكنا أننا نعتمدو على الطريقة القديمة اللي كنا تنشتغلو بها، وهذا هو الكنه ديال البرنامج 20-27، وهذا إن شاء الله غيكون فيه الاشتغال، أنا عندي يقين إن شاء الله أن هاذ 7 سنوات اللي غيكون فيها هاذ البرنامج هذا غنلقاو واحد الطريقة، الطريقة السابقة كنا تنطلبو من الجماعات تتدخل ومن (l'ONEE) يتدخل بالأتعاب ديالو، على أساس أن المواطن يخلص، دابا هاذ القضية يتعاد فيها النظر في هاذ الاتجاه.

شكرا السيد الرئيس.

[8] **P**rogramme d'**A**pprovisionnement **G**roupé en **E**au Potable des Populations **R**urales

[9] **O**ffice **N**ational de l'**E**au **P**otable

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "وضعية القناطر بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعرف العديد من المناطق بالعالم القروي وجود قناطر محترثة وقديمة، ويعود البعض منها إلى حقبة الاستعمار، وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا بتهديد الساكنة.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتجديد القناطر بالعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

نبغي نذكر بأنه عندنا الآن 15.713 وحدة تنسميوها احنا المنشأة الفنية هي القناطر، فيها 4350 اللي موجودة على الشبكة المهيكلة، وفيها بطبيعة الحال واحد 680 منشأة مغمورة، 1728 منشأة ضيقة، واحد 58 منشأة محددة الحمولة، هاذي كلها كاين فيها برنامج داخل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، الماء ما كانش عندنا الآن عندنا نظام سميناه نظام تدبير المنشآت الفنية ودخلنا فيه كاع هاذ المعطيات اللي موجودة، وبطبيعة الحال سنويا تنصلحو واحد العدد المنشآت وتنبنيو عدد من المنشآت.

فيما يتعلق بالسؤال ديالكم تيتعلق بخارج المجال الحضري، عندنا بطبيعة الحال جوج محاور الاشتغال: إما استعادة مستوى الخدمة وهذا كلفنا تقريبا 1.6 مليار ديال الدرهم أو تحسين مستوى الخدمة بالنسبة للمنشآت المتواجدة في المحاور المهيكلة.

وفي هذا الإطار، تمت إعادة بناء حوالي 282 منشأة ما بين 2013 و2017 تقريبا: 1.1 مليار، خصصنا غلاف ديال 697 مليون الدرهم ما بين 2018 و2020، مما مكن من إنهاء الأشغال بـ 66 منشأة فنية وإعطاء الانطلاقة بـ 113.

في 2021 ،عندنا غلاق إجمالي 352 مليون ديال الدرهم اللي غادي نشتغلو فيه على 58 منشأة فنية، وفي 22 إن شاء الله إلى طول الله في العمر 350 مليون ديال الدرهم اللي غادي تكون فيها 60 منشأة فنية.

إذن، سنويا عندنا واحد العدد ديال المنشآت الفنية هاذو اللي جاوبتك عليهم غير ديال خارج المدار الحضري بطبيعة الحال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيح ديالكم.

فعلا، بأن هناك واحد المجهود جبار اللي تقام في هاذ الوحدات هاذو عبر العالم القروي، والعدد اللي جات في الإحصائية ديالكم فعلا بأن كاين عندنا حتى احنا في الإحصائيات، ولكن كلما كانت هناك فرحة ديال ساكنة العالم القروي، خصوصا في التساقطات المطرية، لأن بالنسبة للمواطن بالعالم القروي التساقطات المطرية كيضمن لو واحد النوع ديال الموسم الفلاحي جيد إلى غير ذلك، المياه ديال السقي، ولكن اللي تيكون واحد الهاجس، خصوصا هناك هاذيك القنوات ديال التواصل الاجتماعي اللي تيبقاو يصورو هاذوك القناطر تتجرفها المياه إلى غير ذلك، وهناك تيعيش واحد النوع ديال الرعب والخوف، اللي تنذاكرو السيد الوزير لأن المسؤولية ما تتحملش غير الوزارة ديالكم بكل صراحة، هناك بعض المؤسسات المنتخبة اللي حتى هي عندها مجالس إقليمية، الجهات إلى غير ذلك، ولكن احنا بغينا ذيك الحلول اللي تذاكرت.. كان هناك خطاب ديال صاحب الجلالة اللي قال في الكلمة ديالو لأن ذيك الحلول الترقيعية خاصنا نتجاوزوها.

معنى بأن يجب - أنا في رأيي - حتى كالمؤسسات الأخرى اللي تتشرف على هاذ الشي هذا، لأن وزارة التجهيز عندها أطر، عندها تقنيين، عندها مهندسين في المستوى اللي تيخص يكونو مشرفين على هاذ القناطر اللي كتدار باش ما تمشيش للميزانية العامة هباء منثورا، ثم تدار ذيك.. كاين واحد الحاجة لأن كاين بعض المجالس، وكاين بعض المؤسسات اللي تتبغي تضرب واحد ديال كيلومترات ديال الطرقان، واحد العدد ديال وحدات ديال القناطر اللي خاصها تدار، ولكن احنا ما تيهمناشي تيخصنا الجودة، تيخصنا المواطن بعدا يحس بأن راه هناك جودة، ذاك الشي اللي طرحنا على وزير الداخلية قبيلة، ديك البرنامج ديال تقليص الفوارق الاجتماعية راه احنا بغينا المسألة ديال الجودة هي اللي تهم بلادنا في هاذ الساعة هاذي، ولله الحمد البلاد مشات للقدام مزيان مقارنة مع بعض الدول، سواء على الصعيد الإفريقي وعلى الصعيد العربي، ولكن بغينا التحسين ديال المنتوج ديالنا اللي غيكون المواطن غيعيش في واحد النوع ديال الاطمئنان، واحد النوع.. ملي تيساين وليداتو غيمشيو للمؤسسات التعليمية

أو لا غادي نمشيو للأسواق، إلا خاص يكون واحد النوع ديال الاطمئنان، لأن ملي تتكون هكا، كما قلنا تتكون فرحة ديال المياه وديال الأمطار، ولكن هناك تخوف في هاذ المجال هذا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار،

هاذ الشي اللي قلتي فعلا كاين واحد الإشكال لأن فعلا كاين بعض الفيديوهات اللي تيدورو في مواقع التواصل الاجتماعي، صحيح فيهم مبالغة، لكن تيشيرو لبعض أسميتو.. أنا بغيت نشير لأن أنا تنتبعهم، خاصة فيما يتعلق بالقناطر لأن القناطر عندها خطورة، أغلبهم ما عندهمش علاقة بالطرق المصنفة هذا هو الإشكال، هاذ الشي علاش دابا هاذ الموضوع ديال الطرق غير المصنفة، لأن أنا تنقول هي من الناحية التنظيمية تقع تحت مسؤولية الجماعات الترابية.

مازال الطريق إلى تصيبت الفورمة مزيان وحتى إلى وقع شي حاجة في قارعة الطريق زعما الضرر أقل، غير خاصها تدار بالجودة، لكن بالنسبة للقناطر الموضوع أصعب، احنا غادي نفتحو الآن "الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة" اللي هي وكالة الآن تعنى بالبناء، لأن الآن في الحفيظة ديالها تقريبا 18.5 مليار درهم اللي تتبني جميع المؤسسات، تنفتح على الجماعات الترابية، خاصة فيما يتعلق بالقناطر الصغرى اللي تتحتاج غير les) buses et dalots) من الأحسن تدار من عند تقنيين من عند خبراء، على الأقل تنكونو متأكدين.

بالنسبة للقناطر الكبرى، إلى اخذيتي بحال دابا القنطرة اللي غتخاذ في مدار العيون إن شاء الله اللي فيها 1700 مترو اللي غتكلف مليار، هاذيك بطبيعة الحال، خاصها أمور أخرى كبيرة، لكن هذا القضية يمكن لنا لا في الظروف الحالية أننا نلقى فيها واحد التعاون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه "تسوية وضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

سؤالنا حول التدابير الاستعجالية التي ستقوم بها وزارتكم لتحسين وضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلائهم كاملة العناية والاهتمام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

..نظرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تواصل وتعمل على تنزيل مكونات السياسة العمومية المندمجة المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومخططها التنفيذي، وكتعرفو أن المخطط التنفيذي لمرحلتين:

المرحلة الأولى أوشكنا على الانتهاء منها، والمرحلة الثانية إن شاء الله غادي نوضعوها قريبا، فهاذ السياسة العمومية لا تستثني الأشخاص في وضعية إعاقة اللي هوما في العالم القروي، فالبرامج تستهدف اللي في العالم القروي كما في المدن.

طبعا، أهم حصيلة يمكن نتكلمو عليها هي في إطار صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي اللي ارتفعت فيه النفقات بشكل مهم جدا، ونتوقف عند أننا انتقلنا في إطار هاذ الصندوق من.. وصلنا إلى 920 مليون ديال الدرهم التي يتم ما بين 2015 و2020.

طبعا، يعني الأرقام كاين انتقال مهم جدا ما بين 2015 و2020، فإذا كنا في السنوات 2015 كان لا نتجاوز 69 مليون ديال الدرهم، اليوم راه احنا تنتكلمو على أكثر من 900 مليون ديال الدرهم التي يتم صرفها في المجالات المتعلقة بصندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، واللي فيها عقد برنامج ما بين وزارة التضامن، ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني، ومن خلال خدمات الصندوق، كاينة أربع خدمات مهمة جدا:

- الخدمة الأولى: مرتبطة بالتمدرس، تمدرس الأشخاص فوضعية إعاقة،

ولا نستثني الأشخاص اللي هوما في العالم القروي، هاذ الشي موجه للمغاربة كاملين، بعالمهم القروي واللي ساكنين كذلك فالمدن؛

- هناك مكون آخر مرتبط بالمعينات تقنية؛
- ومكون آخر مرتبط بالاندماج المهني؛
- ومكون آخر مرتبط بمراكز مساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد الرئيس المحترم.

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

نتفق معكم في مضمون هاذ الجواب، الذي يبقى من وجهة نظر المعنيين بموضوع الإعاقة بشتى أنواعها محدودا وغير كاف، الأسر بالدرجة الأولى والجمعيات التي تشتغل في الميدان كذلك بالدرجة الثانية.

في الحقيقة، موضوع معقد ومكلف، وبالتالي هناك مجهودات تبذل مشكورين عليها، المجهود يبقى دائما الخصاص موجود وفي بعض الأحيان مندثر في بعض المناطق، وهذه هي الحقيقة.

السيدة الوزيرة،

هناك جمعيات لا تشتغل بموضوع الإعاقة، تصرف لهم منح، منها جمعية "صلة" مثلا التي استفادت من 20 مليون سنتيم، و"الجمعية المغربية للتنمية والتضامن" اللي استافدت من 220 مليون سنتيم، الأمر يجب إعادة النظر فيه.

في مقابل ذلك، هناك ملف مطلبي كبير موضوع فوق مكتبكم يتعلق بالعديد من الإعفاءات الضريبية على القيمة المضافة، تقترحها الجمعيات التي تشتغل في موضوع الإعاقة على العديد من المواد والمنتجات والتجهيزات التي تحتاجها هذه الفئة، التي تنتظر وإلى اليوم الإدماج الشامل داخل المجتمع، بحيث نجد أن موضوع الولوجيات كذلك، يبقى ناقصا وغير معمما على مختلف الإدارات العمومية والقطاع الخاص، وهذا أمر كنا قد أثرناه في عدة مناسبات، وبالتالي يحتاج مجهود مضاعف.

التزامات الأسر ومعاناتها في غياب حماية اجتماعية شاملة، تبقى مستمرة، حيث أرهقت الأسر بفعل ارتفاع تكاليف التكفل بالمعاقين بمختلف الفئات، حيث يتباين حجم التكلف من إعاقة لأخرى، ضعف التكوين والتأطير، وإن كانت الوزارة تقدم دعما لهذه الفئات مشكورة، إلا أنه يبقى غير كاف، ولا يصل إلى كل المعاقين في المغرب، خصوصا في مناطق العالم القروي والمناطق النائية.

نفس المنحى تعرفه الوضعية الإدارية للمعاقين، بحيث أننا نجدهم يعانون من تجميد أوضاعهم الإدارية ولا يستفيدون من فرص الترقي داخل دواليب الإدارة، خاصة وأن الحكومة تأخرت في إقرار مباريات توظيف المعاقين، بحيث أن الكوطا المخصصة بنسبة 7% من المناصب المخصصة لهاته الفئة لم تتحقق ولن تتحقق لتستمر المعاناة ويستمر الحيف.

ونقترح أن تكون الكوطا حتى في مجال الترقي.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، شكرا.

شكرا السيد المستشار.

أولا، نبدا بهاد الموضوع ديال التوظيف، أنتم كتعرفو بأن الحكومة قامت بمجهود استثنائي في السنوات الأخيرة، بحيث تم توظيف 650 شخصا في وضعية إعاقة، من خلال المباريات الوطنية الموحدة اللي كانت إنجازا مهما، خاصنا نثمنوه كمغاربة، هذا موضوع كيهم واحد الفئة واللي وقع 650 شخص فوضعية إعاقة اللي اليوم تم توظيفهم في الوظيفة العمومية، هذا عمق الإرادة السياسية اللي كتتوفر عليها هاد الحكومة للإدماج في الوظيفة العمومية للأشخاص في وضعية إعاقة، 7% مجموعة ديال القطاعات الحكومية كتقوم بها وكتلتزم بها، واحنا عندنا الإحصاءات.

مجموعة من القطاعات كتلتزم بـ 7%، قطاعات أخرى عندها صعوبات، احنا اليوم في إطار السياسة العمومية المندمجة نعمل أن كل القطاعات تعمل بـ 7%.

المسألة الأخرى أنه الجمعيات كتعرفو أن تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة كيخضع الدعم ديالو كيخضع لمسطرة ودفتر تحملات، ماشي وزارة التضامن هي اللي كتوضعو لوحدها، ولكن في إطار عقد البرنامج اللي ما بيننا وما بين وزارة الاقتصاد والمالية وما بين التعاون الوطني، اتفاقية ثلاثية تجمع هاذ الأطراف.

ولهذا، ذكرتو بعض الأسماء، ما كنظنش أنا عندها علاقة بهذا البرنامج، لأن هاذ البرنامج اليوم وقع فيه تطور مهم جدا، وخاصنا نشرحو هاذ الشي للمغاربة، أننا انتقلنا من 69 مليون ديال الدرهم 2015 كمصاريف إجمالية لصندوق الدعم، إلا أننا وصلنا اليوم لـ 920 مليون ديال الدرهم، هاذ 920 كتمشي وفق دفاتر التحملات.

السيد رئيس الجلسة:

نكتفيو بهاد القدر، شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه "آليات تتبع دعم مشاريع الجمعيات الممولة وتفعيل وتقوية أجهزة التفتيش والافتحاص الداخلية والخارجية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم

السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كتعتمد وزارتكم على تقديم حصص الدعم لمجموعة من الجمعيات.

وعليه، نسائلكم عن سبل وآليات تتبع هاذ الدعم المقدم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، نشكركم السيد المستشار على هاذ السؤال.

وأؤكد مرة أخرى أن وزارة التضامن لديها طبعا كل الآليات لتتبع الشراكات التي تربطها بالجمعيات، وهنا نبغي نوضح، نوضح للسادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام، لأن لاحظنا في الآونة الأخيرة وقع واحد اللبس، البعض يعتبر أن الدعم المقدم لصندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي هذا دعم كتقدمو وزارة التضامن، هي اللي كتتوفر على السيولة، هنا باش نوضحو.

الدعم المخصص للأشخاص في وضعية إعاقة اللي وزارة التضامن مع التعاون الوطني شريك أساسي مع وزارة الاقتصاد والمالية، هذا دعم فيه دفاتر تحملات ومساطر دقيقة جدا، دقيقة جدا، كنأكد وكنسطر عليها قبلية وبعدية، وبالتالي هاذ البرنامج اللي اليوم وقع فيه تطور كبير، انتقلنا من 69 مليون ديال الدرهم في 2015، اليوم كنتكلمو على 920 مليون ديال الدرهم، واللي كيتوجه في مجال تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة وكيمشي كذلك للمعينات التقنية، وكيمشي لتشجيع الاندماج المهني، وكيمشي كذلك لإحداث وتسيير مراكز الاستقبال، دفاتر التحملات والجمعيات اللي كتشتغل في هاد الأمر كتعرف دقة هاد دفاتر التحملات، واليوم وصلنا لـ 165 مليون ديال الدرهم التي تصرفات في 2019، والآن احنا بعد التوصل.. بعد توقيع السيد وزير المالية، احنا غادي نبداو الصرف ديال هاد المخصص للجمعيات، وتمت معالجة أكثر من 82% من الملفات ديال الجمعيات الموضوعة.

إذن هذا هو البرنامج، أكبر برنامج ديال الدعم هو هذا، كيفما قلت كنقول وكنأكد فيه دفاتر تحملات ومساطر واتفاقية في إطار عقد برنامج ثلاثي.

هناك شق آخر متعلق كذلك ببعض الشراكات مع الجمعيات، مرتبطة بإعلان طلبات العروض، إعلان طلبات العروض، طلقنا نسخة 2019 - 2020، طبعا هناك دفاتر تحملات يتم الإعلان عنها وشروط جد صارمة من أجل أن تتمكن الجمعية من أن تحظى بهاذ الدعم، طبعا بكل شفافية وبكل مسؤولية نقدم هذه الدفاتر للرأي العام عبر بوابة الوزارة، وبوابة الوزارة اللي هي بوابة بالمناسبة، بوابة ولوجة للأشخاص في وضعية إعاقة، سواء منهم اللي عندهم إعاقة سمعية أو بصرية كيمكن لهم يتابعو ويواكبو البرامج ديال الوزارة، وتتم المراقبة البعدية عبر لجان قبلية المحدثة لهاذ الأمر، وطبعا هناك مراقبة بعدية وهناك افتحاص، وجميع المشاريع اللي دازت منهم الوزارة كتعرف افتحاص بعدي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيدة الوزيرة.

احنا ما كنشكوش في المجهودات ديالك والعمل ديالك اللي كتقومو به، ولكن، السيدة الوزيرة، احنا كنطالبو من سيادتكم باش إعادة النظر في طريقة المنح والدعم للجمعيات لمواكبة المشاريع ديالهم، (l'audit) مثلا، هذا احنا كنشوفو جمعيات اللي هي جادة ومعقولة وخدامة، كاينين جمعيات معقولين وخدامين، باذلين واحد المجهود، ولكن كاين جمعيات اللي هوما كيتلاعبو وهذا.. فلهذا هاذو هوما اللي كنطلبو منكم اليوم، السيدة الوزيرة، باش تاخذو واحد المجهود ديالكم، واحد العمل باش يعرفو المسائل ديالك، وكل واحد يعرف بالحق ديالو فين كاين، لأن هاذ الشي، السيدة الوزيرة، كيضيع يعني الدولة في واحد العدد ديال الملايير ديال السنتيمات، وما كتمشيش للناس والجمعيات اللي هي كتستحق بكل صراحة، كاين ناس ما كتمشيش ليها وما كتوصلش ليهم، وكاين جمعيات اللي هوما هادفات ومعقولين وهذا احنا كنشكرهم من هاذ المنبر هذا على المجهودات ديالهم اللي كيقومو بها، ولكن كاين جمعيات اللي كتتلاعب.

السيدة الوزيرة،

كاين واحد التمويلات اللي هي كتجي من الخارج، وكاين شي جمعيات كيتمولو من واحد الملايين ديال الدراهم وتمشي بطريقة غير قانونية، وكاين اللي هومايا هاذ الجمعيات اللي كيوظفوها في السياسة، وهاذ الفلوس هاذي اللي جاية للناس الضعفاء والدراوش والمحتاجين واللي خاصهم.. علاش احنا كنقولو لكم أودي راه كيخص واحد المراقبة صارمة على هاذ الجمعيات اللي كيتلاعبو بهاذ الملايير، ملايين ديال الناس اللي كيستحقو خاصهم يتعاونو واللي هوما في هشاشة واللي هوما كيخصنا كلنا نتعاونو معهم، ونوصلو لهم ذاك الشي بأمانة.

ولكن، هاذ الناس هوما أصلا، هوما راه ماغاديش يربحو، ماغادشي لأنهم كيأكلو مال الضعفاء والمحتاجين، ولكن احنا خاصنا نحرصو على هاذ الشي.

وكنشكروك، السيدة الوزيرة، على المجهودات ديالك وكنطلبو، السيدة الوزيرة، يمكن من سنة 2019 كاينة واحد 230 جمعية حصلت على المنفعة العامة، كنعرفو هاذ الجمعيات تيستافدو من بزاف ديال الامتيازات، وكاين ناس اللي استغلو هاذ الجمعيات للمصالح ديالهم الخاصة، أشنو هي المعايير والمقاييس ديال هاذ صفة "المنفعة العامة"؟ لأن هاذ صفة المنفعة العامة كيديو واحد العدد ديال الأموال، وبغينا نطلبو منك، السيدة الوزيرة، باش تعطينا واحد الفكرة على هاذ المنفعة العامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا طبعا أجيب في حدود اختصاص وزارة التضامن، لأن طرحتم مجموعة الأمور لا علاقة لها بالوزارة، احنا ما عندناش علاقة بجمعيات اللي عندها علاقة يعني بدعم من أي شكل من الأشكال، كنتلكمو على الجمعيات اللي كتاخذ الدعم في إطار طلبات العروض اللي كنفتحوها في وزارة التضامن واللي كتكون دفاتر التحملات واضحة جدا ومساطر واضحة جدا، وهاذ المساطر كتكون دقيقة جدا، كيتقدمو الجمعيات بكل شفافية، وهاذي مناسبة باش نحيي الجمعيات الهادفة والجادة في بلادنا، اللي كتساهم في تنزيل العديد من برامج القرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونشكر جميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على صبرهم ومرابطتهم معنا إلى نهاية هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.